48

وزير التجارة والصناعة يستعرض مع رئيس الوزراء خطة الوزارة لتحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة

صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

سبتمبر ٢٠٢٢

العدد الثامن والأربعون

Ministry of Trade & Industry
وزارة التجـــارة والصنـــاعة

أحمد سمير يؤدي اليمين الدستورية وزيراً للتجارة والصناعة

هيئة التنمية الصناعية تطرح ١٠٠٠ وحدة صناعية بـ ٣ مجمعات جديدة بمحافظات أسيوط وقنا وأسوان

برامج تدريبية للعاملين بالوزارة لتنمية المهارات ورفع معدلات الأداء

تقرير لصندوق النقد العربي يرصد ملامح الأداء الاقتصادي للدول العربية (٢٠٢٢-٢٠٢٣)

وزير التجارة والصناعة يبحث مع رئيسي اتحادي الصناعات والغرف التجارية رؤية مجتمع الأعمال للارتقاء بقطاعي التجارة والصناعة

استعراض ترتيبات انتقال العاملين للمقر الجديد بالعاصمة الإدارية

وزير التجارة والصناعة يستقبل أعضاء لجنة الصناعة بمجلس النواب ويلتقي محافظي الغربية والشرقية وبورسعيد

صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

اقرأ فى هذا العدد ...

باب الاخبار صفحة ٤

أحمد سمير يؤدي اليمين الدستورية وزيراً للتجارة والصناعة

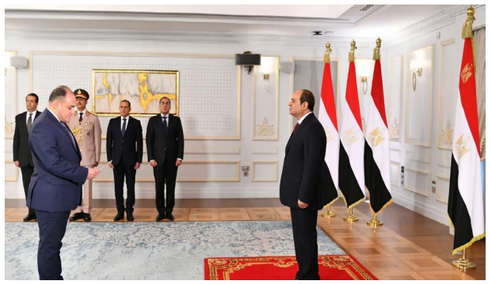

وزير التجارة والصناعة يستعرض مع رئيس الوزراء خطة الوزارة لتحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة

باب مجتمع الموظفين ٣٢

برامج تدريبية للعاملين بالوزارة لتنمية المهارات ورفع معدلات الأداء

صناعة فى سطور ٣٤

الصناعات المعدنية ..... قاطرة التنمية الصناعية واحدى ركائز الاقتصاد القومي

باب حول العالم ٢٨

تقرير لصندوق النقد العربي يرصد ملامح الأداء الاقتصادي للدول العربية (٢٠٢٢-٢٠٢٣)

Ministry of Trade & Industry

وزارة التجـــارة والصنـــاعة

قطاع مكتب الوزير

وسائل تلقي شكاوي واستفسارات المواطنين بوزارة التجارة والصناعة

- عبر بوابة الشكاوي الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء
- عبر بوابة وزارة التجارة والصناعة: www.mti.gov.eg
- عبر حسابات الوزارة الرسمية علي مواقع التواصل الاجتماعي :

www.facebook.com/mift.media/?ref=bookmarks

https://twitter.com/Trade industry

www.youtube.com/channel/UCXjehzHhro-8iopxdYE2xDo

والايميل: Complaints@mti.gov.eg

- عبر الفاكس:27957487
- الإستلام اليدوى / البريد

MTI_Egypt

Mift.Media

Trade_Industry

Mti_egypt

miftmedia

mti.gov.eg

المقر الرئيسى

وزارة التجارة والصناعة

- ٢ ش امريكا اللاتينية - جاردن سيتى - القاهرة
- ابراج المالية - مدينة نصر (برج ٦،٥)

أحمد سمير وزيراً للتجارة والصناعة

أدي المهندس/ أحمد سمير صالح اليمين الدستوري أمام فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية وزيرا للتجارة والصناعة ضمن التعديل الوزاري الجديد في حكومة الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء.

وقد اجتمع الرئيس عبد الفتاح السيسي مع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والوزراء الجدد عقب أدائهم اليمين الدستورية بالقصر الجمهوري بمدينة العلمين الجديدة.

وصرح السفير بسام راضي، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بأن الرئيس رحب بالوزراء الجدد، متمنيا لهم التوفيق والنجاح في مهمتهم، بما يرقى لطموحات الشعب المصري ويساهم في تحقيق استراتيجيات الدولة وغايتها الكبرى وحماية مصالحها ومقدراتها.

وشدد الرئيس على الوزراء الجدد التحلي بالتجرد والموضوعية والتفاني وترسيخ مبدأ الكفاءة والأداء المتميز وبذل اقصى جهد كمنهج إدارة ثابت لإعلاء مصلحة الوطن في المقام الأول، وذلك لحجم المسؤولية الكبيرة التي يتولونها في ظل المتغيرات الدولية التي انعكست داخليا على دول العالم ومنها مصر وفرضت العديد من التحديات التي تتطلب العمل الدؤوب المتواصل بإرادة قوية وبلا كلل.

كما وجه الرئيس، الوزراء الجدد، بالوقوف بدقة على كافة أدوات وإمكانيات وزاراتهم والمؤسسات والهيئات التابعة لها وحسن إداراتها لتعظيم نتاج تلك الإمكانيات وتطوير أسلوب عملها بهدف تحقيق اقصى استفادة وعائد ممكن، مع الانتباه جيدا لكفاءة آليات التنفيذ كعامل حاسم في نجاح التخطيط ليصبح واقع ملموس.

كما وجه الرئيس بتطوير برامج التدريب والتأهيل ورفع قدرات الموارد البشرية خاصة من الشباب مع التركيز على العناصر المتميزة، باعتبارهم الكتلة الواعدة التي تمتاز بالكفاءة العملية والذهنية بجانب القدرة على إنتاج الأفكار للتعامل مع مختلف القضايا بشكل مبتكر غير تقليدي.

وأضاف المتحدث الرسمي أن الرئيس وجه كذلك بأهمية التواصل المنتظم مع المواطنين، وتقديم أفضل الخدمات لهم في مجال عمل كل وزارة، مع نشر وتعميق الوعي العام بشأن التحديات الدولية والإقليمية والداخلية التي تواجه الدولة، وكذلك الجهود وحجم الإنجازات والتطورات الحالية في إطار التنمية الشاملة التي تشهدها مصر على امتداد محافظاتها ورقعتها الجغرافية.

ومن جانبه أكد الدكتور/ مصطفى مدبولي أن الوزراء الجدد عازمين على العمل بأقصى طاقاتهم والبناء على ما تم تحقيقه من إنجازات وعائد ممكن، مع الانتباه جيدا لكفاءة آليات التنفيذ كعامل حاسم في نجاح التخطيط ليصبح واقع ملموس.

كما وجه الرئيس بتطوير برامج التدريب والتأهيل ورفع قدرات الموارد البشرية خاصة من الشباب مع التركيز على العناصر المتميزة، باعتبارهم الكتلة الواعدة التي تمتاز بالكفاءة العملية والذهنية بجانب القدرة على إنتاج الأفكار للتعامل مع مختلف القضايا بشكل مبتكر غير تقليدي.

وأضاف المتحدث الرسمي أن الرئيس وجه كذلك بأهمية التواصل المنتظم مع المواطنين، وتقديم أفضل الخدمات لهم في مجال عمل كل وزارة، مع نشر وتعميق الوعي العام بشأن التحديات الدولية والإقليمية والداخلية التي تواجه الدولة، وكذلك الجهود وحجم الإنجازات والتطورات الحالية في إطار التنمية الشاملة التي تشهدها مصر على امتداد محافظاتها ورقعتها الجغرافية.

ومن جانبه أكد الدكتور/ مصطفى مدبولي أن الوزراء الجدد عازمين على العمل بأقصى طاقاتهم والبناء على ما تم تحقيقه من إنجازات ودراسات لاستكمالها وتنفيذها، والحرص على التنسيق والتناغم بين الوزارات وكافة قطاعات وأجهزة الدولة المختلفة، على نحو يعظم من عملية التنفيذ الأمثل لبرامج وخطط الدولة مشيراً إلى أن الحكومة تحرص على الإسراع بوتيرة إنجاز مختلف المشروعات القومية وتنفيذ جميع التكليفات الموكلة إليها.

وقد تقلد المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة عدد من المناصب القيادية بمجلس النواب تضمنت رئيس لجنة الشئون الاقتصادية، ورئيس لجنة الصناعة، كما شغل سمير منصب نائب رئيس مجلس إدارة جمعية مستثمري مدينة السادس من أكتوبر للعلاقات الخارجية وعضو مجلس أمناء مدينة السادس من أكتوبر كما شارك سمير في إعداد عدد من القوانين الاقتصادية تضمنت تعديلات قانون الاستثمار، وتنظيم وسائل الدفع غير النقدي وقانون البنك المركزي والقطاع المصرفي، إلى جانب عدد من القوانين الخاصة بالرقابة المالية شملت التمويل الاستهلاكي، والإيداع والقيد المركزي، والتامين الموحد، وسوق رأس المال.

ويؤكد في أول تصريح

الارتقاء بتنافسية المنتج المصري وتعميق التصنيع المحلي وزيادة الصادرات وتشجيع استخدام التكنولوجيات الحديثة على رأس أولويات خطة عمل الوزارة خلال المرحلة المقبلة

مراجعة منظومة التشريعات الاقتصادية واتخاذ قرارات حاسمة لتحقيق مستهدفات خطة الوزارة للتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة

تعظيم الاستفادة من كافة الكوادر الفنية...وإتاحة الفرصة أمام الشباب للمساهمة في تنفيذ خطط الإصلاح داخل الوزارة

أكد المهندس/ أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة حرصه على النهوض بقطاعي الصناعة والتجارة الخارجية والمضي قدما في كافة الملفات التي تديرها الوزارة بما يعود بالنفع على الاقتصاد القومي وينعكس على حياة المواطن المصري، لافتا إلى أن الوزارة ستعمل على قدم وساق في سبيل استعادة مكانة المنتجات المصرية وتطوير الصناعات القائمة وجذب الاستثمارات لتنفيذ مشروعات صناعية جديدة، مع التركيز على تلبية احتياجات السوق المصري حاليًا ومستقبلاً.

وفي هذا الإطار أعرب وزير التجارة والصناعة عن تقديره واعتزازه بالجهود الكبيرة للسيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة خلال فترة توليها الوزارة والتي نتج عنها تحقيق العديد من الانجازات، مؤكدا ان الوزارة ستمضي قدما في تعظيم الاستفادة من هذه الجهود والبناء عليها بهدف احداث نقلة نوعية في قطاعي الصناعة والتجارة الخارجية.

وقال الوزير إن القيادة السياسية تحرص على ضخ دماء جديدة في صفوف الحكومة المصرية وإدماج عنصر الشباب في الوزارات وهو ما ظهر جليًا في التعديل الوزاري الأخير، موجهًا الرسالة للشباب المصري المجتهد أن يوسع أفاق أحلامه ويركز على أهدافه وسيجد في بلده الفرصة التي يستحقها.

وأوضح سمير أن هناك عددا من الملفات التي ستتصدر أولويات الوزارة خلال الفترة المقبلة يأتي على رأسها ملف تعميق التصنيع المحلي وزيادة نسب المكون المحلي في المنتجات النهائية، وتوفير الخامات ومستلزمات الإنتاج لدفع عجلة الإنتاج، وتشجيع استخدام التكنولوجيات الحديثة والعمل على توطين عدد من الصناعات خاصة في المنتجات التي يتم استيرادها من الخارج، لافتًا إلى أنه سيتم تقييم السياسة الصناعية الحالية وبحث ومراجعة التشريعات الاقتصادية والسعي إلى اتخاذ قرارات حاسمة بهدف الارتقاء بتنافسية القطاعات الصناعية وبصفة خاصة القطاعات التي تمتلك مصر فيها مزايا تنافسية للمساهمة في زيادة نسبة مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي وكذا زيادة معدلات الصادرات وفتح المزيد من الأسواق أمام المنتج المصري لتحقيق مستهدفات الدولة المصرية للوصول بالصادرات المصرية إلى ١٠٠ مليار دولار سنويا.

وأضاف الوزير أن المتغيرات الدولية التي يشهدها العالم حاليا من جراء أزمة جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية وما ترتب عليهما من تداعيات اقتصادية أثرت على دول العالم أجمع ومن بينها مصر فرضت العديد من التحديات التي تتطلب العمل الدؤوب المتواصل بإرادة قوية لتعزيز منظومة الاقتصاد المصري وتحليه بالمرونة المطلوبة لمواجهة أي أزمات قد تطرأ مستقبلاً.

وأكد سمير أنه سيعمل على تنفيذ تكليفات الرئيس السيسي للوزراء الجدد والهادفة إلى ترسيخ مبدأ الكفاءة والاداء المتميز وبذل اقصى جهد لإعلاء مصلحة الوطن والوقوف على كافة ادوات وامكانيات وزاراتهم والمؤسسات والهيئات التابعة لها وحسن إداراتها لتعظيم نتاج تلك الامكانيات وتطوير اسلوب عملها بهدف تحقيق اقصى استفادة وعائد ممكن، مع الانتباه جيدا لكفاءة آليات التنفيذ كعامل حاسم في نجاح التخطيط ليصبح واقع ملموس، فضلاً عن تطوير برامج التدريب والتأهيل ورفع قدرات الموارد البشرية خاصة من الشباب مع التركيز على العناصر المتميزة، باعتبارهم الكتلة الواعدة التي تمتاز بالكفاءة العملية والذهنية بجانب القدرة على إنتاج الافكار للتعامل مع مختلف القضايا بشكل مبتكر وغير تقليدي، لافتاً في هذا الإطار إلى تعظيم الاستفادة من كافة الكوادر الفنية بالوزارة وإتاحة الفرصة أمام الجميع للمساهمة في تنفيذ رؤية وخطة عمل الوزارة خلال المرحلة المقبلة.

ولفت وزير التجارة والصناعة إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد مزيدا من التنسيق والتواصل مع مجتمع الأعمال من منتجين ومصدرين ومستوردين لوضع ملامح المرحلة المقبلة، والتأكيد على مستهدفات خطة عمل الوزارة خاصة وأنهم يمثلون شركاء أساسيين في وضع وتنفيذ رؤية الدولة المصرية ممثلة في وزارة التجارة والصناعة للارتقاء بقطاعي التصنيع والتصدير.

وزير التجارة والصناعة يستعرض مع رئيس الوزراء ملفات عمل الوزارة

مدبولي: قطاع الصناعة يحظى باهتمام ومتابعة دورية من قبل الرئيس... ولدينا العديد من الفرص الواعدة

التقى الدكتور/ مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، المهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، لمناقشة عدد من ملفات عمل الوزارة.

وأكد رئيس الوزراء في مستهل اللقاء على ما يحظى به قطاع الصناعة من اهتمام ومتابعة دورية من قبل الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، لما له من دور مهم في تحقيق النمو المنشود للاقتصاد المصري.

وأشار الدكتور/ مصطفى مدبولي إلى جهود الدولة وتحركاتها على مدار الفترة الماضية لدعم قطاع الصناعة، وذلك على الرغم من التحديات العالمية المتلاحقة بداية من أزمة كورونا، وصولاً للأزمة الروسية الأوكرانية، موضحاً أن تلك الجهود تضمنت تطبيق العديد من الإجراءات والحوافز التي من شأنها الدفع بهذا القطاع الحيوي إلى آفاق أرحب، ومنها مبادرة رد الأعباء التصديرية التي كانت متأخرة منذ سنوات، حيث بلغ إجمالي ما تم صرفه للمصدرين نحو ٣٣ مليار جنيه كما وافق مجلس الوزراء على البدء في تنفيذ المرحلة الخامسة من مبادرة السداد الفوري لمستحقات المصدرين، وذلك بمقدار ١٠ مليارات جنيه»، دعما للصادرات المصرية، وبما يعطي دفعة قوية للشركات لزيادة حجم صادراتها.

وأضاف رئيس الوزراء: أن الدولة اتخذت أيضاً العديد من الإجراءات المهمة لتوفير الأراضي الصناعية للمصنعين، سواء بحق الانتفاع، أو بتيسيرات لمن يرغب في التملك.

وكشف مدبولي أنه بالرغم من التحديات والظروف العالمية الحالية، وكذا الازمات الخاصة بالطاقة والعمالة، إلا أن مصر لديها العديد من الفرص الواعدة في قطاع الصناعة، مؤكداً أننا جاهزون بالمزيد من المحفزات، خاصة في الصناعات الاستراتيجية، حيث سيتم توفير الرخصة الذهبية لهذه المصانع تيسيراً عليهم، وبالتالي يجب العمل في هذا الملف ووضعه على أجندة الأولويات».

وأكد رئيس الوزراء على المتابعة المستمرة لمختلف ملفات عمل الوزارة، نظراً لأهمية هذا الملف، ومردوده على النمو الاقتصادي، مشيراً إلى ضرورة المتابعة الدورية لموقف تشغيل المجمعات الصناعية التي تم طرح جزء منها، وجار طرح الباقي، وفي هذا الصدد أشار وزير التجارة والصناعة إلى الحصر الذي وجه هيئة التنمية الصناعية بإعداده للوحدات التي تم التصرف فيها بالمجمعات الصناعية على مستوى الجمهورية، ونسب تشغيلها، وذلك للعمل على سرعة التعامل مع أي تحديات أو معوقات من الممكن أن تواجه إجراءات تشغيلها، سعياً لتشغيل مختلف الوحدات الصناعية بتلك المجمعات.

وخلال اللقاء استعرض المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة رؤية عمل وزارة التجارة والصناعة خلال المرحلة القادمة، مشيراً إلى أنه سيتم العمل على مراجعة السياسة الصناعية المطبقة في مصر، وخاصة ما يتعلق بالشق التشريعي، وكذا السياسة المالية والضريبية، إلى جانب ما يتعلق بسياسة ملكية الدولة.

ولفت إلى أنه سيتم العمل على مراجعة مختلف التشريعات، سعياً لإتاحة المزيد من التيسيرات لهذا القطاع المهم، خاصة ما يتعلق بتوفير الأراضي الصناعية، وتأهيل وإدارة المناطق الصناعية الجديدة بما يتناسب مع المقاييس والمعايير العالمية في هذا الصدد، إلى جانب تنفيذ آلية للوصول إلى مجتمعات صناعية متكاملة جاذبة تشجيعاً على ضخ المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية خلال الفترة القادمة.

وأكد وزير التجارة والصناعة أنه جار العمل على مجموعة من الإجراءات التي من شأنها سرعة إصدار الاعتمادات المستندية اللازمة لشراء المواد الخام، وقطع الغيار، إلى جانب تسهيل الحصول على التمويل من القطاع المصرفي.

ولفت المهندس/ أحمد سمير إلى أهمية وثيقة سياسة ملكية الدولة، في دعم القطاع الخاص وزيادة نسبة مشاركته في النشاط الاقتصادي، وذلك بما يسهم في نمو القطاع الصناعي.

وتطرق وزير التجارة والصناعة إلى الجهود والإجراءات الخاصة بالوصول بالناتج الصناعي المصري إلى أعلى معدلات له، وكذا ما يتعلق بزيادة نسبة المكون المحلي وتعميق الصناعة، فضلاً عن توطين العديد من الصناعات في مصر، تعظيما لما تمتلكه مصر من مقومات وثروات طبيعية.

واستعرض الوزير عدداً من الإجراءات المقترحة بالتشاور مع الشركاء من القطاع الخاص، والتي من شأنها دعم قطاع الصناعة وتنمية الصادرات، فضلاً عن تعميق التصنيع المحلي.

في إطار المبادرة الرئاسية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

هيئة التنمية الصناعية تطرح ١٠٠٠ وحدة صناعية بـ ٣ مجمعات جديدة بمحافظات أسيوط وقنا وأسوان

في اطار المبادرة الرئاسية « مصنعك جاهز للترخيص» لتشغيل الشباب ودعم قطاع المشروعات الصغيرة ، وخطة وزارة التجارة والصناعة للتوسع في مشروع المجمعات الصناعية للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وخلق محاور تنموية جديدة وخاصة في صعيد مصر، اعلن المهندس/ احمد سمير وزير التجارة والصناعة عن طرح الهيئة العامة للتنمية الصناعية لـ ٣ مجمعات صناعية جديدة تشتمل على ١٠٠٠ وحدة صناعية كاملة المرافق والتجهيزات في ٣ محافظات بالصعيد وهي (قنا– أسيوط – أسوان) وتستهدف الصناعات الكيماوية والهندسية والغذائية والدوائية ومواد البناء والنسيجية، كما ستعلن الهيئة عن وحدات المرحلة الثانية من المجمعات الصناعية المتوافرة في كل من بني سويف والمنيا والبحر الأحمر والسادات والغربية وسوهاج والأقصر.

وقال الوزير أن مشروع انشاء المجمعات الصناعية للصناعات الصغيرة والمتوسطة والتوسع فيها يأتي على راس اولويات خطة عمل الوزارة وهيئة التنمية الصناعية، حيث يلقى هذا المشروع دعماً غير مسبوق من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي ، وتوجيهاته المباشرة بضرورة التوسع في انشاء المجمعات الصناعية وخاصة لاهل الجنوب لدفع عجلة التنمية الصناعية وتشغيل الشباب بالصعيد وسائر محافظات الجمهورية، مشيرا الى ان المشروع يستهدف تعميق الصناعة المحلية من خلال دعم سلاسل التوريد وربط منتجات تلك المجمعات بالصناعات الكبرى وتوفير فرص عمل حقيقية للشباب في كافة محافظات الجمهورية فضلا عن اجتذاب مشروعات القطاع غير الرسمي للدخول في منظومة الاقتصاد الرسمي والتمتع بالمزايا التي توفرها الدولة.

وأشار سمير إلى أن هذا الطرح يأتي تنفيذاً لخطة وزارة التجارة والصناعة الهادفة إلى إقامة ١٧ مجمع صناعي بـ ١٥ محافظة بتكلفة إجمالية بلغت ١٠ مليار جنيه، وتضم ٥٠٣٠ وحدة صناعية جاهزة لرواد الأعمال وصغار المستثمرين في محافظات الجمهورية، لافتاً إلى أن هذه المجمعات تم انشاؤها بالتعاون مع الهيئة الهندسية للقوات المسلحة ووفقاً لأعلى المعايير التكنولوجية والبيئية.

وحول التيسيرات الجديدة في هذا الطرح اكد وزير التجارة والصناعة انه تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية فقد تم منح مزيد من التيسيرات لصغار المستثمرين، حيث تم تخفيض أسعار الوحدات الصناعية بالمجمعات المطروحة بنسبة ٤٠٪ عن تكلفتها الفعلية بمحافظات الصعيد (في كل من المنيا واسيوط وقنا والاقصر وسوهاج واسوان) وذلك في اطار حرص الدولة على توجيه مؤشر التنمية الصناعية نحو الصعيد وتشغيل الشباب من أبناء الجنوب ، مضيفا انه قد روعي في هذا الطرح.

ومن جانبه أوضح اللواء ا ح مهندس/ محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية انه تم فتح باب سحب كراسات الاشتراطات للمستثمرين على الـ ٣ مجمعات الصناعية بمحافظات (أسيوط – أسوان – قنا) بإجمالي عدد وحدات بلغ نحو ١٠٠٠ وحدة صناعية، بواقع ٢٧٢ وحدة بمجمع عرب العوامر بمحافظة أسيوط على مساحة اجمالية ٧٤ فدان مخصصة لصناعات غذائية وهندسية وكيماوية ودوائية وجلود ، و ٤٢٠ وحدة صناعية بمجمع منطقة هو بمحافظة قنا على مساحة اجمالية ٧٤ فدان مخصص لانشطة غذائية وهندسية وكيماوية ، و٣٠٨ وحدة بمجمع الجنينة والشباك بمحافظة اسوان على مساحة اجمالية ١٨ فدان .

وأضاف ان الاعلان اشتمل على طرح المرحلة الثانية بالمجمعات الصناعية بالسادات وبني سويف والمنيا وسوهاج والاقصر والمحلة بالغربية والغردقة بالبحر الاحمر بأنشطة هندسية وكيماوية وغذائية ودوائية ومواد البناء وغزل ونسيج.

وحول آلية الحصول على الوحدات بالمجمعات المطروحة اكد رئيس الهيئة بان يقوم المستثمر بالتقدم ببطاقة الرقم القومي (للأنشطة الجديدة صاحب المنشأة الفردية / الممثل القانوني الأصلي للشركة) دون اشتراط السجل التجاري تيسيرا على المستثمر، وتسحب الكراسات ابتداءاً من يوم ٢٠٢٢/٨/٢٣ ، ويتم التقدم بالطلبات في خلال الـ ١٥ يوم الأولى من كل شهر، على أن يتم التجديد لفترات السحب والتقديم دورياً حتى نفاذ الوحدات بالمجمعات الصناعية المطروحة.

لافتا الى انه تيسيرا على المستثمرين تم توفير الكراسات بمقر الهيئة الرئيسي وفروعها الإقليمية بالمحافظات وكذلك بكافة أفرع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما يمكن طلب الكراسة إلكترونيا من خلال موقع الخريطة الاستثمارية www.investinegypt.gov.eg ، مضيفا انه تم اتاحة كافة تفاصيل الوحدات الصناعية المطروحة والمعلومات اللازمة على البوابة الالكترونية للهيئة www.ida.gov.eg .

وكشف اللواء/ الزلاط عن انه في اطار المشروع القومي للمجمعات الصناعية يتم تسليم المستثمر الوحدة الصناعية كاملة الانشاءات وتتمتع بكافة المرافق من مياه وكهرباء صرف وشبكات طرق واتصالات ويشتمل المجمع الصناعي على وحدات إطفاء مركزية ومعرض لتسويق منتجات المستثمرين داخل المجمع فضلا عن مباني إدارية وخدمية , ووحدة صحية , وبنك ، ومسجد، ومطاعم وكافيتريات... فضلا عن مساعدة المستثمر في استخراج المستندات و استصدار كافة التراخيص الصناعية اللازمة، ودعى رئيس الهيئة الشباب ورواد الاعمال باستثمار الفرصة الراهنة للبدء في تحقيق احلامهم باقامة المشروع الصناعي الخاص بهم لاسيما وان كافة اجهزة الدولة تساندهم منذ الحصول على الوحدة وتستمر المساندة والدعم الفني حتى بعد بدء التشغيل.

ولفت الى انه على غرار الطرح السابق تم تقديم مزيد من التيسيرات غير المسبوقة للمستثمرين، حيث شملت تخفيض سعر كراسة الشروط لتتراوح ما بين ٣٠٠ الى ٥٠٠ جنيه للكراسة بدلا من ٢٠٠٠ جنيه ، وكذا الغاء التكاليف المعيارية لدراسة الطلبات ، وتكاليف مقابل تقديم العروض.

واوضح رئيس هيئة التنمية الصناعية انه تم طرح الوحدات بنظامي التمليك او الايجار ، مضيفا انه بالنسبة لاسعار الوحدات بنظام التملك فقد تم طرح الوحدات بأسعار ملائمة وبالتكلفة الفعلية للمرافق، كما ان نظام الإيجار تم تحديده بتيسيرات كبيرة حتى ١٠ سنوات قابلة للتجديد ، كما تم تأجيل تحصيل ايجار الوحدات من المستثمرين لما بعد الـ٩ اشهر الأولى من استلام الوحدة ، كما يتاح للمستثمر الحصول على أكثر من وحدة لاستيعاب نشاطه الصناعي بدون حد اقصى في نفس القطاع .

وأفاد انه في ضوء البروتوكولات التي وقعتها الهيئة مع عدد من البنوك العامة والخاصة يمكن للمستثمر الحصول على تمويل منخفض الفائدة (٥٪ متناقصة) وبتسهيلات قد تصل إلى ١٠٠٪ من قيمة الوحدة . فضلا عن دعم جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي يقدم خدمات كبيرة في دعم المستثمر الصغير بتقديم تسهيلات تمويلية لتوفير الماكينات وخطوط الانتاج والخامات. بالإضافة الى خدمات تسويقية للترويج لمنتجه.

وأضاف الزلاط الى ان الهيئة من خلال استراتيجيتها في تقديم المساندة الفنية للمستثمر الصناعي منذ استلام وحدته وما بعد الإنتاج ، ستواصل عقد ورش عمل مع الحاصلين على الوحدات الصناعية لتقديم المشورة الفنية لصغار المستثمرين وتذليل اية عقبات قد تواجههم والرد على استفساراتهم وسماع مقترحاتهم وبحث مطالبهم.

وزيرا التجارة والزراعة يصدران قراراً مشتركاً بشأن نظام تداول القطن الزهر لموسم ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣

أصدر المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة والسيد/ السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الاراضي قرارا مشتركا بشأن نظام تداول القطن الزهر لموسم ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣.

وقد نص القرار على أن يكون تداول أقطان الإكثار وغيرها من الأقطان في كافة المحافظات لموسم ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وفقاً لأحكام نظام التداول الملحق بهذا القرار.

كما تضمن القرار تشكيل لجنة تنفيذية منبثقة من اللجنة الوزارية المشتركة للقطن لمتابعة نظام تداول القطن في كافة المحافظات برئاسة معاون وزير التجارة والصناعة للسياسات التجارية وعضوية ممثلين عن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ومساعد وزير قطاع الاعمال العام، ورئيس الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن، وممثل عن البنك الزراعي المصري، ورئيس الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس، وممثل عن شركات تجارة الأقطان من القطاع الخاص، والعضو المنتدب لشركة مصر لتجارة وحليج الاقطان (مدير النظام)، على أن يعاون مدير النظام في تنفيذ النظام خلال هذا الموسم كل من رئيس الادارة المركزية للفرز والتحكيم بهيئة تحكيم واختبارات القطن ، ومدير عام محافظة كفر الشيخ بهيئة تحكيم واختبارات القطن.

ويحدد القرار اختصاص اللجنة بوضع الأسس والإطار الاستراتيجي لتنفيذ نظام تداول الأقطان لمحصول ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، ومتابعة تنفيذ نظام تداول محصول القطن في مراكز التجميع المختارة، واعتماد الهيكل التنظيمي والموازنة التقديرية للمشروع وآليات التنفيذ، إلى جانب اعتماد أسس تحديد أسعار فتح المزادات بمراكز التجميع وتحديد قيمة التامين لدخول شركات التجارية المسجلة المزادات، ووضع الشروط والقواعد المالية المنظمة لعملها، والإعداد لتطبيق نظام المزايدة المميكن المطور بواسطة البورصة المصرية للسلع، وغير ذلك من الاختصاصات المكلفة بها وفقاً لنظام التداول الملحق بهذا القرار.

وتتولى اللجنة تقديم تقرير متابعة شهري لوزيري التجارة والزراعة بموقف التداول في مراكز التجميع والكميات المتداولة واسعار البيع وكذا تقديم تقرير في نهاية الموسم عن ايجابيات وسلبيات النظام لتلافي السلبيات في الموسم المقبل وتقديم اقتراحات للتطوير.

وقد ألحق بالقرار نظام تداول أقطان محصول موسم ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ على كافة المحافظات ويستهدف تطوير نظام التداول الحالي والتغلب على سلبياته بما يسهم في استعادة سمعة ومكانة القطن المصري في الأسواق العالمية وحصول المزارع على العائد المناسب دون تدخل من الوسطاء.

وتتضمن ملامح هذا النظام قصر تداول القطن على مراكز تجميع يتم تحديد عددها واماكنها وفقا للأصناف والمساحات المزروعة ومنع تداول القطن خارج هذه المراكز، وتمكين المزارع من الحصول على أعلى سعر من خلال عرض الأقطان التي ترد إلى مركز التجميع في مزادات على أن تحدد أسعار الأساس وفقاً لأسعار الأقطان العالمية والميزة النسبية للقطن المصري، بالإضافة إلى إشراف الهيئة العامة لتحكيم واختبارات القطن على الأقطان سواء التي ترد الى مراكز التجميع او عند دخولها المحالج، وكذا في المخازن الخاصة دون السماح بإنشاء أي حلقات او مراكز تجميع خارج مراكز التجميع المخصصة في هذا الشأن في المحافظات، كما ينص النظام على ربط مراكز التجميع تحقيقا للشفافية والوقوف على كافة أسعار التداول وأن يتم حلج أقطان انتاج هذه المحافظات في محالج محددة وفقا لما تقرره اللجنة المشكلة بالقرار المرفق به هذا النظام.

وزير التجارة والصناعة يبحث مع رئيسي اتحادي الصناعات والغرف التجارية رؤية مجتمع الأعمال للارتقاء بقطاعي التجارة والصناعة

أكد المهندس/ احمد سمير وزير التجارة والصناعة حرص الوزارة على تعزيز التعاون والتنسيق المشترك مع كافة منظمات الأعمال وبصفة خاصة اتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية وجمعيات المستثمرين والمجالس التصديرية باعتبارهم شركاء رئيسيين فى تنمية وتطوير الاقتصاد المصرى، مشددا بأن الوزارة لن تعمل فى معزل عن مجتمع الاعمال، حيث ستشهد المرحلة المقبلة التركيز على اتباع النهج التشاركى مع كافة الاطراف المعنية بهدف توحيد الجهود والتوصل الى رؤية موحدة لمستقبل الصناعة والتجارة فى مصر.

وقال الوزير ان القطاع الخاص يلعب دوراً رئيسيا فى منظومة التنمية الاقتصادية التى تشهدها مصر حاليا ، خاصة فى ظل الاهتمام الكبير الذى توليه القيادة السياسية والحكومة المصرية لملف الصناعة فى تنمية وتطوير كافة القطاعات الصناعية لتلبية احتياجات السوق المحلى والتصدير للأسواق الخارجية .

جاء ذلك خلال سلسلة اللقاءات التى عقدها الوزير مع كل من المهندس/ محمد السويدى رئيس اتحاد الصناعات والمهندس إبراهيم العربي رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية.

وأشار سمير الى أن المرحلة الحالية تتطلب تضافر كافة الجهود سواء الحكومة او القطاع الخاص لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد المصرى ، مؤكداً على اهمية تحقيق التكامل ما بين سياسات وتوجهات الحكومة ورؤية ومتطلبات مجتمع الأعمال الأمر الذى يسهم فى تحسين بيئة ومناخ الأعمال فى مصر ومن ثم تحقيق معدلات نمو إيجابية فى قطاعي الصناعة والتجارة الخارجية.

ولفت الوزير إلى أن الفترة القريبة المقبلة ستشهد عقد اجتماعات موسعة مع مجلسي إدارة الاتحادين وكذا باقى منظمات الاعمال لاستعراض التحديات التى تواجه مجتمع الاعمال ، وبحث ايجاد حلول عاجلة لها ، الأمر الذى يسهم فى تحقيق مستهدفات الدولة المصرية نحو تنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية.

ومن جانبه عبر المهندس/ محمد السويدي رئيس اتحاد الصناعات عن تفاءله بتولى احد رجال الصناعة قيادة وزارة التجارة والصناعة خلال المرحلة الحالية ، خاصة في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه القطاع الصناعي والتي تتطلب اتخاذ قرارات واجراءات حاسمة لخلق بيئة اعمال مواتية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مؤكدا فى هذا الاطار حرص الاتحاد وغرفه الصناعية على التعاون مع وزارة التجارة والصناعة وكافة أجهزة الدولة المعنية للارتقاء بالصناعة المصرية وزيادة نسبة مساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالى ، ومن ثم زيادة الصادرات وتوفير المزيد من فرص العمل .

وبدوره أكد المهندس/ إبراهيم العربي رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية حرص الاتحاد على تعزيز التعاون المشترك مع وزارة التجارة والصناعة للمساهمة في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية التي تتبناها الحكومة خلال المرحلة الحالية ، مع اتاحة كافة امكانات الاتحاد وغرفه بالمحافظات للمساهمة فى تحقيق الاستقرار بالسوق المحلى وذلك من خلال توافر السلع للمواطنين بأسعار مناسبة وتشجيع الاستثمار في مشروعات جديدة وبصفة خاصة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر .

بحضور وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس الوزراء يشهد توقيع مذكرة تفاهم بين «هيئة الاستثمار» وشركة «ستيلانتس» العالمية لصناعة السيارات لتوسيع نطاق التعاون بين الحكومة والشركة خلال المرحلة المقبلة

شـهد الدكتور/ مصطفـى مدبولي، رئيـس مجلـس الـوزراء، توقيـع مذكـرة تفاهم بيـن «الهيئـة العامة للاسـتثمار والمناطـق الحـرة»، وشركة «ستيلانتس-Stellantis» العالميـة المتخصصـة فـي تصنيع السـيارات؛ لتوسـيع نطاق التعاون القائم بين الحكومة والشـركة خلال الفترة المقبلة.

حضـر مراسـم التوقيـع المهندس/ أحمـد سـمير، وزيـر التجـارة والصناعة، واللـواء مهندس مختار عبداللطيـف، رئيـس الهيئة العربية للتصنيـع. ووقع على مذكرة التفاهم المستشـار محمـد عبدالوهـاب، الرئيـس التنفيـذي للهيئـة العامـة للاستثمار والمناطق الحرة، والسيد/ سـمير شَـرُفان، الرئيـس التنفيذي لقطاع العمليات للشـرق الأوسـط وإفريقيا بشركة «ستيلانتس».

وقال المستشـار/ محمـد عبدالوهاب، على هامش التوقيع، إن مذكرة التفاهم تسـتهدف توسـيع نطاق التعاون القائـم بين الحكومة المصرية (ممثلة في الهيئة العربية للتصنيع) والشـركة في مجال تصنيع السيارات، في ضـوء الدعـم الذي تقدمـه « اسـتراتيجية صناعة السـيارات» التي اطلقتها الحكومة مؤخرا لتشـجيع الشـركات العاملة في هذا القطاع على ضخ مزيد من الاستثمارات في السوق المصرية.

ومن جانبه أشـار السـيد/ سمير شَـرُفان إلى أن مذكـرة التفاهـم التـي تم توقيعهـا اليوم بين شـركة «سـتيلانتس» و»الهيئة العامة للاسـتثمار والمناطق الحرة» تأتي لدراسة ضـخ اسـتثمارات إضافية وزيـادة الطاقة الإنتاجيـة فـي مصانـع «الشـركة العربية الامريكية للسـيارات» والتي تمثل نموذجاً ناجحاً لتكامل الاسـتثمار الصناعي الوطني والاجنبي منذ أكثر من ٤٥ عاما.

وأشـاد «شـرفان» بالرعاية غير المسبوقة التـي يحظى بهـا قطاع السـيارات من قبل الحكومة الحالية، مُثمنا تضافر جهود جميع الوزارات والجهات ومنظمات الاعمال ذات الصلـة التي نتج عنها إعداد الاسـتراتيجية الوطنية لصناعة السـيارات فـي صورتها الحالية وتم إطلاقها من قبل رئيس الوزراء خـلال زيارتـه للمنطقة الصناعية بشـرق بورسعيد يونيو الماضي.

وأكـد أن الشـركات يمكنهـا الاسـتفادة من المزايـا النسـبية التـي يتمتـع بهـا منـاخ الاسـتثمار في مصر من توافـر بنية تحتية صناعية وعمالة شـابة قابلة للتأهيل ومزايا لوجيسـتية، فضلا عـن إمكانية الاسـتفادة من العديد مـن اتفاقيات التجارة الحرة التي تؤهل مصر لاقتحام أسـواق تصدير واعدة في المنطقة وفي افريقيا.

وأضـاف الرئيـس التنفيـذي لقطـاع العمليات للشـرق الأوسـط وإفريقيا بشركة «سـتيلانتس»: من المتوقـع أن ينمو حجم السـوق المصريـة من ١.١ مليون سـيارة حاليا ليتجاوز ٥ ملايين سـيارة بحلول عام ٢٠٣٥، لافتا إلى أن الاستراتيجية الوطنية لتنمية صناعة السيارات سوف تؤهل مصر لأن تكـون فـي مصـاف الـدول المُصدرة للسـيارات لأسـواق المنطقـة والأسـواق الأفريقية اعتمادا بشكل أكبر علي السيارات الكهربائية والسيارات صديقة البيئة.

ويتفقد مبنى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بميناء الدخيلة

المبني يضم ٢٩ معملاً تغطي كافة مجالات الفحص التقليدية وعددا من المجالات الجديدة والتي تتواجد لأول مرة في مصر والشرق الأوسط

تفقد الدكتـور/ مصطفـى مدبولي، رئيس مجلس الـوزراء، والوفد المرافق له مبنى الهيئـة العامـة للرقابـة علـى الصادرات والـواردات بالميناء وذلك خـلال زيارته لميناء الدخيلة بالإسكندرية.

واطلع رئيـس الوزراء خـلال جولته في المبني على الجهـود التي قامت بها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، والخاصة برفع كفاءة البنية التحتية لمعامل الهيئـة بميناء الدخيلة، ومـا تضمنه ذلك من إنشـاء مبنى جديد للمعامـل الكيميائية والصناعيـة لفحـص الرسـائل الـواردة لميناءي الإسكندرية والدخيلة، حيث أشار اللواء/ عصام النجار، رئيس الهيئة العامة للرقابـة على الصادرات والـواردات إلى أن المبنـى الجديد تم افتتاحه خلال شـهر فبراير الماضي، ويضم ٢٩ معملاً تغطي كافة مجالات الفحص التقليدية، وعددا من المجالات الجديدة والتي تتواجد لأول مرة في مصر والشرق الأوسط حيث تم إنشاء ٤ معامـل متخصصة فـي مجالات جديدة تشـمل البوليمـرات، والبلاسـتيك القابـل للتحلـل وفحـص المنظفـات والصابون، بالإضافـة إلـى فحـص الأخشـاب ومواد البناء، واختبارات جودة النسيج.

وأضاف اللواء/ عصـام النجار أن المبنى الجديـد يتكون من ٤ طوابق، يضم الطابق الأرضـي ٥ معامـل في مجـالات فحص المنتجات البترولية، والكيماويات الأمنية، والكابـلات الكهربائيـة، وقواطـع التيـار المنزليـة بالإضافـة إلى مقابـس ومفاتيح الإنارة والشاسيهات الكهربائية.

ويتضمـن الطابـق الأول ١٠ معامـل متخصصـة، مـن بينهـا معامـل فحـص الكرتون والمنتجات الورقية والاختبارات الكيميائيـة علـى المنتجـات الغذائيـة، والخصائص الطبيعية للمنتجات بالإضافة إلـى معمـل الفيروسـات البيولوجيـة، فيمـا يتضمـن الطابـق الثانـي ٨ معامل تشـمل مجـالات البوليمرات والبلاسـتيك القابـل للتحلـل، وتقديـر بقايـا العناصـر الثقيلـة وفحص التبغ والسـجائر، وفحص الأخشـاب ومـواد البنـاء بالإضافـة إلى فحـص البصريات، واختبـارات الكيمياء الصناعيـة فضلاً عن اختبـار المنظفات، وفحـص الدهانـات والأحبـار والأدوات الكتابيـة، كما يضم الطابـق الثالث للمبنى ٦ معامـل متخصصة فى مجـالات تقدير متبقيات المبيدات، وتقدير السموم الفطرية، وتقدير المـواد المضافة إلى جانب فحص النسيج والجلود ولعب الأطفال، والفريون، والمعايرة .

وتفقد رئيس الوزراء خلال جولته بالمبنى معمل البلاستيك القابل للتحلل، والذي يدعم استعدادات الدولة لاستضافة مؤتمر المناخ العالمـي «COP27» ، وكـذا معمـل الحبوب حيث يعد المعملان ضمن منظومة المعامل المركزية بالميناء، واستمع رئيس الوزراء إلى شـرح، تمت الإشـارة خلاله إلى أن معمل البوليمرات والبلاستيك القابل للتحلل يُعد أحـدث المعامل التى أنشـأتها الهيئة مؤخرا، حيث يقوم بفحص المنتجات البلاستيكية القابلة للتحلل طبقاً للمواصفات العالميـة، ومنها المنظفـات القابلة للتحلل والمنتجات النسيجية الحاصلة على علامة الإيكولوجية، حيث يسـهم فـى تحديد نوع خامة البلاسـتيك، وتحديد إذا كان البوليمر مُعـاد تدويره من عدمـه، واختبار مقاومة الأحمـاض والقلويـات المخففـة لأدوات المائدة مـن اللدائن، وكـذا اختبار مقاومة الحـرارة المنخفضـة والحـرارة الجافـة لأدوات المائدة من اللدائن.

كما تمت الإشـارة إلـى أن معمل الحبوب يُعد مسـئولا عن فحص جميـع اختبارات الخصائـص الطبيعيـة للسـلع الغذائيـة وبصفـة خاصـة الحبـوب، وأن المعمـل مجهـز بأحـدث الأجهـزة السـريعة ذات التقنيـة العاليـة، ويعتبر نسـخة من معمل GIPSA الأمريكـي المتخصـص فـي فحـص الحبـوب، كمـا أنه حاصـل على شهادات الأيزو ١٧٠٢٥ /٢٠٠٤، الأيزو ٢٠١٧/١٧٠٢٥ مـن المجلـس الوطنـي للاعتمـاد فـي جميـع اختبـارات فحوص القمح.

وزيرا التجارة والصناعة والبيئة يناقشان الملفات ذات التعاون المشترك بين الوزارتين ... ويتابعان استعدادات استضافة قمة المناخ cop27

م. احمد سمير: حريصون على تعزيز التعاون المشترك مع وزارة البيئة لتحقيق التوافق فيما بين خطط التنمية الصناعية المستهدفة والمعايير البيئية الواجب توافرها في المنشآت الصناعية

عقدت الدكتورة/ ياسمين فؤاد وزيرة البيئة، والمهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة، أول اجتماع موسع بعد توليه حقيبة وزارة التجارة والصناعة، لاستعراض ومناقشة الملفات ذات التعاون المشترك بين الوزارتين، ومتابعة اخر المستجدات الخاصة بإستعدادات استضافة مصر لمؤتمر المناخ cop27، والمقرر عقده نوفمبر المقبل بشرم الشيخ ، وذلك بحضور الدكتور على أبو سنة الرئيس التنفيذى لجهاز شئون البيئة، والسفير أيمن ثروت ممثلا عن وزارة الخارجية وعدد من القيادات المعنية بالوزارتين.

وفى مستهل الاجتماع، تقدمت الدكتورة/ ياسمين فؤاد بالتهنئة، للمهندس احمد سمير على توليه مهام منصبه وزيرا للتجارة والصناعة متمنية له التوفيق والنجاح في مهام عمله، موجهة الشكر للأستاذة نفين جامع وزيرة التجارة والصناعة السابقة، على المجهود الذي بذل خلال فترة توليها الوزارة، مشيدة بالتعاون المثمر والبناء بين الوزارتين بهدف توافق الصناعة مع الاشتراطات البيئية، والذي يساعد على منافسة منتجاتنا عالميا والتصدير للخارج. مشيرة إلى بروتوكول التعاون بين الهيئة العامة للتنمية الصناعية وجهاز شئون البيئة، بشأن تعزيز التعاون المشترك فيما يتعلق بتيسير إجراءات منح التراخيص واستيفاء الاشتراطات البيئية بالمنشآت الصناعية، وتحقيق التكامل بين مرحلتي التراخيص والرقابة على المنشآت، بما يسهم في تشجيع الاستثمارات الصناعية في ظل توفير بيئة صحية سليمة.

وأشارت الدكتورة/ ياسمين فؤاد إلى مشروع التحكم فى التلوث الصناعي-المرحلة الثالثة التابع لوزارة البيئة، والتعاون بين الوزارتين في هذا الصدد، موضحة أنه يعد واحدا من أهم المشروعات بوزارة البيئة، ويهدف إلى دعم الصناعة المصرية لتحسين الأداء البيئي وتحقيق الالتزام بالقوانين البيئية. كما أنه يتيح قروضا ميسرة للشركات الصناعية الراغبة في تنفيذ مشروعات بيئية.حيث يتم إتاحة قرض للمصانع بنسبة ٣,٥٪، وهي اقل من اي نسبة مقارنه بالبنوك التجارية بمصر ،وهذا بدعم من بنك الاستثمار الأوربي، والبنك الألماني، والوكالة الفرنسية للتنمية الدولية، ويقوم جهاز شئون البيئة بإعداد الدراسات الفنية لعمل الجدوى الاقتصادية ونساعد المصانع على توفيق اوضاعها البيئية، وبهذه الطريقة تم تغيير الأسلوب القديم القائم على التفتيش والغرامات ، مشيرة انه تم تلقي العديد من الطلبات من المصانع المختلفة التي ترغب في تحسين الاداء البيئي ،لأن ذلك يصب فى مصلحتهم من توفير فى الطاقة والمياه وغيرها ، ويصب فى النهاية فى صالح الحفاظ على البيئة. مؤكدة أن الحكومة المصرية حكومة متضامنة تعمل جميعها لصالح الدولة المصرية.

كما استعرضت وزيرة البيئة الاستراتيجية الوطنية للحد من الأكياس البلاستيكية احادية الاستخدام، وأوجه التعاون المشترك بين الوزارتين في هذا الشأن، مشيرة أنه يعد توجه عالمى ، مؤكدة على السعى لإيجاد بدائل متعددة منها الورق والقماش وغيرها ، وذلك للحد من الاثار السلبية لتلك الاكياس، موضحة الجهات التي يتم التعاون معها فى هذا الصدد، ومنها هيئة المواصفات والجودة والمعنية بوضع الاشتراطات حيث تم تشكيل لجنة وطنية وفنية من عدد من الجهات المعنية وتم وضع مواصفة لإنتاج تلك الاكياس ، وتم ارسالها لهيئة المواصفات والجودة ، والتشاور عند وضع تلك المواصفه مع المنتجين والمصنعين ،، والهدف من ذلك هو تقليل استخدام البلاستيك أحادى الإستخدام، وتسهيل عملية جمعه وتدويره ، وأيضا تم إصدار مواصفة خاصة بالأكياس القابلة للتحلل الحيوى كأحد البدائل الموجودة.

ومن جانبه أكد المهندس/ احمد سمير وزير التجارة والصناعة حرص الوزارة على تعزيز التعاون المشترك مع وزارة البيئة لتحقيق التوافق فيما بين خطط الوزارة لتحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة والمعايير البيئية الواجب توافرها فى المنشآت الصناعية، وذلك بهدف تقديم خدمات عالية المستوى لمجتمع المصنعين والحفاظ على أمن وسلامة المنظومة البيئية فى مصر وبما يتوافق مع التوجهات العالمية والوطنية في هذا الصدد.

وقال الوزير ان استضافة مصر لقمة المناخ تمثل فرصة كبيرة لاستعراض جهود الدولة لدعم التحول للاقتصاد الأخضر في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية والحد من الانبعاثات الكربونية ومواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية وتحقيق الاستدامة، وتسليط الضوء على دور الصناعة والقطاع الخاص في فعاليات القمة، لافتا الى انه يجري حاليا الانتهاء من وضع أجندة اليوم المخصص للصناعة المصرية، بالإضافة إلى المعرض المقرر إقامته بالمنطقة الخضراء والذي سيضم المنتجات الصناعية المصرية الصديقة للبيئة وكذا أحدث التكنولوجيات المستخدمة في هذا الإطار، فضلا عن المبادرة الخاصة بالدول الافريقية والتي تستهدف الشركات الإفريقية العاملة في مجالات كفاءة الطاقة واستخدامات الطاقة النظيفة والمتجددة ومشروعات الاقتصاد الدوار.

وحول التنسيق بين اجهزتى الصناعة والبيئة فيما يتعلق باصدار التراخيص للمنشآت الصناعية اشار سمير الى اهمية تعريف مجتمع الاعمال بالاشتراطات البيئية المطلوبة للحصول على الموافقات والتراخيص الصناعية، لافتا الى ان التزام المصانع بكافة الاشتراطات البيئية يسهم في زيادة الصادرات المصرية للاسواق العالمية.

كما تم خلال الاجتماع مناقشة آخر المستجدات الخاصة بالاستعداد لاستضافة مؤتمر المناخ cop27، والوقوف على مجهودات فريق العمل المشترك من الوزارتين في إنجاز الترتيبات اللازمة لتنظيم عدد من الفعاليات الخاصة بالاستدامة البيئية، حيث تم مناقشه ما تم من ترتيبات للمعرض المقام بالمنطقة الخضراء والذى سيضم التكنولوجيات الصديقة للبيئة من الصناعات المصرية ، وكيف يمكن من خلاله دعوة دول العالم إلى عقد شراكات دولية ، كما سيتضمن المؤتمر عدد من الأحداث الجانبية تخرج عن الجزء الوطنى لتعرض الشراكات ليكون ذلك فرصة حقيقة للقطاع الخاص سواء المصرى أو الأجنبى ليكون مؤتمراً تنفيذياً يعرض صورة حقيقية للتطبيقات البيئية فى القطاع الصناعى، كما ستعرض المنطقة الزرقاء صورة لتوافق القطاع الخاص المصرى مع البيئة حيث يقوم مشروع التحكم فى التلوث الصناعى والمهتم بكفاءة استخدام الموارد وخفض الانبعاثات حاليا بإعداد دراسات على مشروعات خاصة بالصناعات التى استطاعت خفض الانبعاثات للحد من آثار التغيرات المناخية، وسيتم كذلك التحضير لتوقيع برنامج جديد على هامش مؤتمر المناخ ليكون فرصة جديدة لمصر فى العديد من المشروعات الصديقة للبيئة. كما يتم العمل على مشروع الصناعة الخضراء والمستدامة الجارى إعداده لإعطاء فرص للقطاع الخاص للتطبيقات البيئية.

كما تم مناقشة الإعداد والتحضير لليوم الخاص « بخفض الكربون»، والذى تم إقراره ضمن الايام الموضوعية غير الرسمية خلال مؤتمر قمة المناخ القادم COP27 ، والمهام المنوط بها وزارة التجارة والصناعة خلال الفترة القادمة ، كما تم استعراض بعض المبادرات المقترحة لاطلاقها خلال المؤتمر ، ومنها في مجال التخفيف مبادرة نقل الطاقة، و التي تركز على آليات وادوات وأفضل ممارسات نقل الطاقة، وتبني على المبادرات السابقة مثل المبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة وتكرارها في مناطق اقليمية أخرى، ومبادرة النقل المستدام بمفهومه الواسع والاستفادة من التكنولوجيات الحديثة واتاحتها للدول النامية، واليات إشراك القطاع الخاص والمواطنين في تبني هذا المفهوم.و أيضا في مجال الزراعة مبادرة نظام الانذار المبكر للمحاصيل الزراعية والأمن الغذائي وعلاقته بالأمن المائي، والربط بين مبادرتي ندرة المياه وإدارة المناطق الساحلية وغيرها من المبادرات ،وتم الاتفاق خلال الاجتماع على سرعة اعتماد المهام والجهود المنوط بها وزارة الصناعة والأجندة النهائية للفعاليات حتى يتم توظيفها بمناطق المؤتمر من المنطقه الخضراء ، أو المنطقة الزرقاء ، أو الجزء الخاص بالاجتماعات

توقيع مذكرة تفاهم بين مركز تحديث الصناعة وجهاز شئون البيئة لإطلاق جائزة مواجهة التغير المناخي في إفريقيا

في إطار استعدادات مصر لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ COP 27 بشرم الشيخ هذا العام، وبحضور الدكتورة ياسمين فؤاد وزيرة البيئة، وقع المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة المهندس محمد عبد الكريم مذكرة تفاهم بين المركز وجهاز شئون البيئة برئاسة الرئيس التنفيذي للجهاز الدكتور على أبو سنة والدكتورة ريم عبد المجيد رئيس مجلس أمناء مؤسسة استدامة جودة الحياة للتنمية والتطوير وذلك لإطلاق جائزة مواجهة التغير المناخي Africa Grows Green..

وتهدف جائزة مواجهة التغير المناخي Africa Grows Green إلى تشجيع كافة القطاعات الصناعية، والكيانات الصغيرة والمتوسطة الناشئة التي تقودها سيدات وجهات التمويل الأخضر والجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات على اتباع نهج صديق للبيئة وتخفيف ومعالجة وطأة التغير المناخي وتطبيق مبادرات قائمة على الابتكارات في مجال العلوم والتكنولوجيا لدعم إجراءات مواجهة تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتتولى مؤسسة استدامة تنظيم المسابقة واختيار لجان التحكيم وإعلان الفائزين في فئات المسابقة الأربع، ويأتي تنظيم هذه المسابقة تحت رعاية وزارتي البيئة والتجارة والصناعة انطلاقا من سعي جهاز شئون البيئة للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وحسن استغلالها وعدم استنزافها ومراعاة حقوق الأجيال القادمة وتكاملا مع الدور الذي تقوم به وزارة التجارة والصناعة من خلال هيئاتها المختلفة لإعطاء قوة دفع لصناعة مصرية حديثة، حيوية، تنافسية ومستدامة.

كما تم خلال الاجتماع توقيع مذكرة تفاهم بين مركز تحديث الصناعة وبرنامج التحكم في التلوث الصناعي EPAPIII أحد مبادرات وزارة البيئة بهدف دعم وتنمية الصناعة المصرية بمختلف قطاعاتها الواقعة في إطار محافظات مصر وبوجه خاص المساهمة في مساعدة الصناعة على تحسين الأداء وخفض استهلاك الطاقة والموارد والوصول إلى تحقيق التوافق مع القوانين واللوائح البيئية، وترسيخ مفهوم الاقتصاد الأخضر.

بحضور وزير التجارة والصناعة
رئيس الوزراء يشهد مراسم توقيع عقد تصنيع وتوريد ٣٢٠ عربة للخطين الثاني والثالث لمترو الأنفاق مع اتحاد شركات هيونداي روتيم / نيرك

مدبولي: توقيع العقد خطوة مهمة في تنفيذ توجيهات الرئيس لتوطين الصناعات الثقيلة في مصر وفق أحدث الأساليب بما يتوافق مع المعايير العالمية

شهد الدكتور/ مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بمقر الحكومة في مدينة العلمين الجديدة، مراسم توقيع عقد تصنيع وتوريد ٣٢٠ عربة للخطين الثاني والثالث لمترو الأنفاق، بواقع ٤٠ قطارا جديدا، وذلك بين الهيئة القومية للأنفاق وتحالف شركات هيونداي روتيم الكورية الجنوبية / نيرك (الشركة الوطنية المصرية لصناعة السكك الحديدية).

حضر التوقيع الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والفريق مهندس/ كامل الوزير، وزير النقل، والدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، والمهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، وسفير جمهورية كوريا الجنوبية بالقاهرة.

ووقع عقد الاتفاق اللواء مهندس/ شريف حسن ليل، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للأنفاق، ومن جانب شركة هيونداي روتيم السيد/ يونج باي لي، الرئيس والمدير التنفيذي للشركة، ومن جانب الشركة الوطنية المصرية القومية لصناعة السكك الحديدية (نيرك) الدكتور أحمد فكري عبد الوهاب، العضو المنتدب للشركة.

ويشمل عقد التوقيع (عامَيْ الضمان)، بالإضافة إلى أعمال الصيانة لمدة ٨ سنوات وعدد (١) عمرة جسيمة لكل قطار، وذلك بقيمة إجمالية ٦٥٦ مليون دولار.

وعلى هامش التوقيع، أكد رئيس الوزراء أن توقيع هذا العقد يعتبر خطوة مهمة في إطار تنفيذ توجيهات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، نحو توطين الصناعات الثقيلة في مصر، ومنها صناعة الوحدات المتحركة وفق أحدث الأساليب، وذلك بما يتوافق مع المعايير العالمية من خلال التعاون مع كبرى الشركات العالمية المتخصصة، وفي ضوء توجيهات القيادة السياسية بتعظيم مشاركة القطاع الخاص في مختلف المشروعات، ومنها مشروعات النقل.

وعقب التوقيع، صرح الفريق مهندس/ كامل الوزير، وزير النقل، بأن الحكومة المصرية، ممثلة في وزارتي النقل والتخطيط، تبنت خطة عالمية لتطوير وتحديث قطارات مترو الأنفاق وقطارات الجر الكهربائي؛ بهدف تعزيز شبكة النقل في جمهورية مصر العربية، وهو أمر ضروري لدعم النمو الاقتصادي والتوسع العمراني الحالي، مشيرا إلى أن هذا التوقيع يجسد التعاون بين الدولة، ممثلة في هيئة الأنفاق والصندوق السيادي المصري، التابع لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والقطاع الخاص، المكون من عدد من الشركات المصرية الوطنية المتعاونة مع الجهات الثلاث في تأسيس الشركة الوطنية لصناعات السكك الحديدية NERIC ، بالإضافة إلى القطاع الخاص الدولي المتمثل في شركة «هيونداى روتيم» الكورية الجنوبية، وهي إحدى الشركات العالمية في هذا المجال.

كما أوضح وزير النقل أن التعاون مع شركة هيونداي يشمل تصنيع وتوريد ٤٠ قطار مترو بعدد ٣٢٠ عربة مترو مكيفة جديدة، بنسبة توطين لا تقل عن ٣٠٪، مشيرا إلى أن التعاقد يأتي في إطار التوسع في زيادة أسطول القطارات العاملة على الخط الثاني وكذا الخط الثالث للمترو؛ من أجل استيعاب الزيادة في أحجام النقل، حيث من المقرر أن ينقل الخطان الثاني والثالث بعد استكماله حوالي ٣ ملايين راكب/يوم، كما أن التعاون مع كبرى الشركات العالمية، المتخصصة في مجال توطين صناعة الوحدات المتحركة، يجعل مصر أولى الدول المصنعة للوحدات المتحركة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

وقال الفريق مهندس/ كامل الوزير: عقد الاتفاق يمثل الخطوة الأولى في تحقيق الحُلم بأن تكون مصر إحدى الدول الصناعية الكبرى في هذا المجال، مضيفا أن التعاقد يهدف إلى نقل التكنولوجيا المتقدمة في هذه الصناعة، وفتح آفاق جديدة لزيادة الدخل القومي عبر التصدير إلى مختلف دول العالم، خاصة قارة أفريقيا، بجانب توفير جميع احتياجات المشروعات القومية الضخمة، التي تنفذها الدولة في مجال مشروعات مترو الأنفاق ووسائل الجر الكهربائي، لتوفير العملة الصعبة التي كانت تستخدمها الدولة لاستيراد هذه القطارات، كما سيسهم في توفير فرص العمل للشباب.

كما أشار الوزير إلى أن هذا العقد يأتي استمرارا للتعاون المثمر مع الشركة الكورية الجنوبية، التي سبق أن قامت بتوريد عدد كبير من القطارات لخطوط المترو الثلاثة، حيث قامت بتوريد ٢٠ قطارا مكيفا للخط الأول دخلت جميعها الخدمة، كما تم توريد ٦ قطارات للخط الثاني للمترو دخلت الخدمة أيضًا، وتوريد ٢٢ قطارا للخط الثالث من إجمالي ٣٢ قطارا، لافتا إلى أنه من المخطط استلام عدد من القطارات خلال العام الحالي بالتعاون مع «سيماف».

من جانبه، أشار السيد/ وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، إلى أن مشروع شركة «نيرك» يعد نموذجًا للشراكة الناجحة والفاعلة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، كما أنه يبرهن على جدية خطوات المنطقة الاقتصادية في ملف توطين القطاعات الصناعية المستهدفة؛ حيث يقع المشروع على مساحة حوالي ٣٠٠ ألف متر مربع في المنطقة الصناعية بشرق بورسعيد، ويعد التكامل بين المنطقة الصناعية والميناء هو أحد الأسس الداعمة لنجاح المشروع شأنه شأن كل الصناعات التي تستفيد من المنطقة الاقتصادية في عمليات الاستيراد والتصدير من خلال التكامل بين مناطقها الصناعية وموانئها التابعة.

وأضاف رئيس الهيئة أن مشروع شركة «نيرك»، الذي يهدف إلى توطين صناعة السكك الحديدية بمصر، يمهد الطريق لعدد كبير من المجمعات الصناعية، حيث تشهد منطقة شرق بورسعيد مجمعًا صناعيًا آخر لصناعة السيارات، تتعاون فيه المنطقة الاقتصادية مع شركاء دوليين في مجال صناعة السيارات

خلال لقاء رئيس هيئة التنمية الصناعية بأعضاء اتحاد الصناعات المصرية
محمد الزلاط: تعديلات على بعض أحكام قانون التراخيص الصناعية لمد مهلة تقنين أوضاع المشروعات الصناعية

قام اللواء ا ح مهندس/ محمد فاضل الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية على رأس وفد فني من قيادات الهيئة بعقد اجتماع موسع بأعضاء الغرف الصناعية بمقر اتحاد الصناعات المصرية لبحث فرص الاستثمار الصناعي والتواصل مع المستثمرين وتذليل التحديات التي تواجههم وعرض أبرز التيسيرات التي تم إقرارها، وخطط التنمية الصناعية خلال الفترة القادمة.

وذلك بحضور السيد المهندس/ محمود سرج عضو مكتب هيئة الاتحاد والدكتور/ خالد عبد العظيم المدير التنفيذي لاتحاد الصناعات المصرية والدكتورة/ ناهد يوسف مستشار رئيس الهيئة للتراخيص وعدد من رؤساء الغرف والشعب الصناعية والأعضاء بالاتحاد.

وأوضح رئيس الهيئة أن توفير مناخ الاستثمار الصناعي وتقديم الخدمة على أكمل وجه للمستثمر هي محور عمل الهيئة، مثمنا دور اتحاد الصناعات المصرية في دعم خطط التنمية الصناعية للدولة بمساهماته الفاعلة.

وأشار إلى حرصه على عقد لقاءات دورية مع أعضاء الاتحاد للوقوف على التحديات وآخر المستجدات ومعدلات الانجاز في القضايا المطروحة وتنفيذا لتوجيهات الوزارة بفتح قنوات اتصال دائمة مع مجتمع الأعمال.

واستعرض الزلاط جهود الهيئة لتبسيط الإجراءات فيما يتعلق بالتراخيص الصناعية وتعديل احكام قانون تيسير استخراج التراخيص الصناعية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧، حيث كشف انه تم تعديل اللائحة التنفيذية بمد فترة توفيق الأوضاع للمنشآت الصناعية القائمة والسابق حصولها على رخص تشغيل من المحليات (الرخصة الكرتونية) قبل العمل بالقانون سالف الذكر بما يتيح لها التقدم بشكل فوري للحصول على رخصة بنظام توفيق الأوضاع سواء للمشروعات قليلة المخاطر (بالاخطار) او مرتفعة المخاطر (بالمسبق) حيث تم فتح فترة توفيق الأوضاع لمدة عام.

وفيما يتعلق بتوفيق أوضاع المشروعات القائمة وليس لها رخصة طبقا لتوجيهات القيادة السياسية «بشرعنة» تلك المشروعات (القطاع غير الرسمي) تم اقتراح مشروع تعديل المادة ٣ بقانون ١٥ لعام ٢٠١٧ فقد تم موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون بتعديل أحكام المادة المذكورة بما يسمح بتقنين أوضاع المشروعات الصناعية غير المرخص لها بان تمنحها الهيئة تصاريح تشغيل مؤقتة لمدة عام لتوفيق أوضاعها ويجوز مد التصريح المؤقت لفترتين إضافيتين بمقترح من الهيئة وبموافقة وزير التجارة والصناعة.

ولفت رئيس التنمية الصناعية انه تنفيذًا لتكليفات دولة رئيس الوزراء بإصدار التراخيص الصناعية في مدة أقصاها ٢٠ يوم عمل وتكليف الهيئة بإنهاء الإجراءات المتعلقة بالحماية المدنية والبيئة والأمن الصناعي وذلك نيابة عن المستثمر، فقد صدر القرار الوزاري بتشكيل لجنة اشتراطات منح تراخيص المنشآت الصناعية برئاسة الهيئة العامة للتنمية الصناعية طبقا للقانون ١٥ لعام ٢٠١٧ ، مشيرا الى ان اللجنة تواصل أعمالها لتنفيذ تكليفات دولة رئيس الوزراء على الوجه الأكمل لاختزال الإجراءات والخروج بحلول مثلى للتيسير على المستثمرين ،لاسيما وان تشكيلها يضم ممثل عن اتحاد الصناعات باللجنة ، فضلا عن ضم اللجنة لنخبة من الخبراء المتخصصين في مجالات الحماية المدنية والأمن الصناعي والسلامة المهنية والبيئة والمركز القومي لبحوث الإسكان والبناء المعنى بإصدار أكواد الحماية المدنية وذلك بما يضمن تحقيق اللجنة لأهدافها.

وأوضح انه تم التنسيق مع مركز بحوث الإسكان والبناء لتصنيف الاشتراطات الجوهرية وغير الجوهرية للحماية المدنية للتيسير على المستثمر وعدم تعطيل إصدار التراخيص له ،مؤكدا انه جار تحديد قائمة اشتراطات ومتطلبات الحماية المدنية تكون ثابتة وواضحة للمستثمر ، حيث انه تيسيرًا على المستثمر فقد اشتمل قرار دولة رئيس الوزراء على قيام المستثمر بتوقيع إقرار بالمسئولية التامة عن عمل المصنع وفقا للاشتراطات البيئية وإجراءات الحماية المدنية وكافة الضوابط المقررة ،على ان تتولى الجهات المعنية إجراء المعاينات اللازمة بعد الانتهاء من إقامة المصنع توفيرا لوقت المستثمر وعدم تعطيل الإنتاج

وأشار اللواء/ محمد الزلاط ان الهيئة تقوم حاليا بتفعيل دور مكاتب اعتماد الاشتراطات الخاصة بالتراخيص كخيار متاح للمستثمر للتيسير عليه، وسرعة إنهاء إجراءاته، وفي ضوء تفعيل ما ورد في قانون تيسير استخراج التراخيص من تيسيرات واختزال الإجراءات للمستثمر. لافتاً خلال عرضه لأهم التيسيرات والإجراءات التي اتخذتها الهيئة أيضًا انه جار تنفيذ منظومة مميكنة بين الجهات المعنية باصدار التراخيص والسجل الصناعي في إجراء واحد منعا للتكرار وتنفيذا للامركزية أوضح ان الهيئة تمتلك ٢٨ فرع ومكتب إقليمي على مستوى الجمهورية لتقديم خدمات التراخيص والسجل الصناعي وجار تفعيل خدمة تراخيص البناء في أفرع الهيئة، كاشفا عن ان الهيئة بدأت خطة تطوير كبيرة في الفروع حيث تم عمل ربط إلكتروني لكافة فروع الهيئة وتم تطوير ٥ فروع ورفع كفاءتها، كما يجري الإعداد لفتح فرعين جديدين للهيئة بمحافظتي البحيرة وكفر الشيخ لتقليل الضغط على فرع الهيئة بالإسكندرية.

وفيما يتعلق بالآلية الجديدة لتخصيص الاراض الصناعية وتوحيد جهة التعامل مع المستثمر، أكد رئيس الهيئة انه تم تشكيل لجنة بقرار من رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٦٧ لسنة ٢٠٢٢ برئاسة الهيئة العامة للتنمية الصناعية وعضوية كل من جهات الولاية وهي (هيئة المجتمعات العمرانية – الهيئة العامة للاستثمار – المحليات) والتي من اختصاصها العمل علي توحيد جهة التعامل مع المستثمر لإنشاء مشروع صناعي ، وتجميع طلبات المستثمرين الجادين الخاصة بالحصول علي أراضي صناعية و وضع الاشتراطات لتنفيذ تلك المشروعات ، و وضع الإجراءات التي تيسر علي المستثمر لتوحيد إجراءات التعامل على الاراض وتسعيرها وفقا للتكلفة الفعلية للترفيق ، موضحًا ان اللجنة تدرس طلبات المستثمرين كل حالة على حدة ويتم التخصيص المباشر وفق عدة معايير وأولويات أهمها التوسع لمصنع قائم وإنتاج منتج يسد فجوة استيرادية او المشروعات التي تعزز التصدير وكذا المشروعات التي تعتمد على نقل التكنولوجيا الجديدة.

وزير التجارة والصناعة يستقبل أعضاء لجنة الصناعة بمجلس النواب

م. أحمد سمير: حريصون على تحقيق التكامل بين السلطة التنفيذية والتشريعية لتنفيذ مستهدفات خطة الدولة نحو التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة

أكد المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة أهمية تحقيق التكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وبما يسهم فى تنفيذ مستهدفات خطة الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، مشيراً إلى حرص الوزارة على التعاون الدائم مع المجالس النيابية نظراً لدورها الرئيسي في إصدار التشريعات وإقرار القوانين الداعمة للاقتصاد القومي.

جاء ذلك خلال اللقاء الموسع الذي عقده الوزير مع أعضاء لجنة الصناعة بمجلس النواب برئاسة المهندس/ معتز محمود وبحضور النائب محمد السلاب وكيل اللجنة حيث استعرض اللقاء الدور الهام للجنة في دعم ومساندة الصناعة الوطنية وأهم التحديات التي تواجه القطاع الصناعي خلال الفترة الحالية.

وأوضح الوزير أهمية تكاتف جهود كافة أجهزة الدولة لزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلى الإجمالي والذي يبلغ حالياً ١١,٧ ٪ وذلك من خلال جذب المزيد من الاستثمارات في قطاعات صناعية جديدة وزيادة الاستثمارات في المشروعات القائمة إلى جانب زيادة نسب المكون المحلى وتعميق الصناعة، فضلاً عن تطوير سلاسل القيمة للصناعة المحلية وتحقيق التكامل بين الصناعات المتواجدة في مصر.

ونوه وزير التجارة والصناعة إلى أن الوزارة ستعمل خلال المرحلة المقبلة على تيسير إجراءات التراخيص وتفعيل الآلية التي أقرها مجلس الوزراء مؤخراً بشأن الأراضي الصناعية بالإضافة إلى العمل على إيجاد آليات تمويلية للتوسعات الاستثمارية الجديدة بمختلف القطاعات الصناعية بهدف استغلال الطاقات الإنتاجية للمصانع بصورة كاملة.

ومن جانبه قال المهندس/ معتز محمود رئيس لجنة الصناعة بمجلس النواب أن اللجنة تعقد آمالاً كبيرة على وزير التجارة والصناعة الجديد لاسيماً وأنه على دراية كاملة بكافة الملفات والتحديات الخاصة بقطاع الصناعة في مصر، مشيراً إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد مزيد من التنسيق والتعاون بين اللجنة ووزارة التجارة والصناعة لتحديد التشريعات الجديدة المطلوب إقرارها وكذا مراجعة التشريعات الحالية المرتبطة بالقطاع الصناعي، فضلاً عن مناقشة التحديات التي تواجه المنتجين للوصول إلى حلول عاجلة وجذرية لهذه التحديات.

ويستقبل رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لاستعراض المشروعات الصناعية والفرص الاستثمارية بالمنطقة

م. أحمد سمير: نسعى لتقديم المزيد من الحوافز والتيسيرات لكافة المشروعات الصناعية في مصر لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات التصدير

أكد المهندس/ أحمد سمير وزير التجارة والصناعة حرص الوزارة على تقديم كافة أوجه الدعم والمساندة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس باعتبارها أحد المشروعات القومية الاستراتيجية والتي تسهم في جذب الاستثمارات المحلية والعالمية وتوفير المزيد من فرص العمل، مشيراً إلى أهمية تعزيز جهود تنمية وتطوير المنطقة باعتبارها وجهة استثمارية متميزة ومحور تجارى وصناعي ولوجيستي عالمي.

جاء ذلك خلال اللقاء الموسع الذي عقده الوزير مع السيد/ وليد جمال الدين الرئيس الجديد للهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس والوفد المرافق له لاستعراض المشروعات الصناعية والفرص الاستثمارية بالمنطقة.

وقال سمير أن الدولة المصرية تعمل خلال المرحلة الحالية على تقديم المزيد من الحوافز والتسهيلات لكافة المشروعات الصناعية المقامة داخل مصر وبما يسهم فى زيادة مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة ، مشيراً إلى أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس تقوم بجهود كبيرة لتطوير واستغلال إمكانات القناة والمناطق المحيطة بها وخلق فرص استثمارية متميزة بعدد كبير من القطاعات الصناعية والخدمية، وبما يسهم فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مصر وتعزيز حركة التصدير للأسواق العالمية.

وأشار الوزير إلى أن اللقاء تناول سبل تعزيز التنسيق المشترك بين الوزارة والهيئة لتوفير الخدمات للمشروعات المقامة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس كما استعرض رؤية المنطقة لجذب المزيد من الاستثمارات في مجالات الصناعة والنقل البحري والخدمات اللوجستية.

ووجه وزير التجارة والصناعة التهنئة للسيد/ وليد جمال الدين رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، على توليه مؤخرا رئاسة الهيئة، متمنيا له دوام النجاح واستكمال الانجازات التي حققتها الهيئة خلال الفترة الماضية.

ومن جانبه أشار السيد/ وليد جمال الدين رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس إلى التنسيق والتواصل الدائم بين الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس ووزارة التجارة والصناعة فيما يخص المشروعات الاستثمارية الجديدة في القطاع الصناعي وكذا التوسعات في المشروعات القائمة، مشيرا إلى أهمية التوصل لحلول أكثر استدامة بالتعاون مع الوزارة لتسهيل نفاذ منتجات المشروعات المقامة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس للسوق المحلى.

ولفت جمال الدين إلى أن اللقاء إستعرض عدد من المشروعات القائمة والمشروعات المستهدفة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس فى عدد من القطاعات الإنتاجية الرئيسية بالاقتصاد القومى وسبل التعاون بين الوزارة والهيئة لتسهيل تقديم الخدمات وتيسير الإجراءات الخاصة بهذه المشروعات.

بمشاركة ٥٠ متدرب من طلاب الجامعات المصرية
وزير التجارة والصناعة يتفقد فعاليات البرنامج التدريبي المنعقد بمقر الوزارة في مجال الإغراق والدعم والوقاية

تفقد المهندس/ أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة فعاليات البرنامج التدريبي الذي ينظمه قطاعي المعالجات التجارية والاتفاقات التجارة الخارجية، وذلك في مجال شكاوى المعالجات التجارية «الإغراق والدعم والوقاية» بمشاركة ٥٠ متدرب من طلاب الجامعات المصرية، ويستمر برنامج التدريب الصيفي لطلبة الجامعات أسبوعين.، وقد رافق الوزير السيد/ ابراهيم السجيني مساعد الوزير للشئون الاقتصادية .

وأكد الوزير أهمية ربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل من خلال مثل هذه البرامج، مشيرا إلى أهمية الاستفادة من وجود خبرات وكوادر فنية في الوزارة وطرح الاستفسارات حول طبيعة العمل وامكانية المساهمة بأفكار جديدة لتحسين وتبسيط الاجراءات ومناقشة الموضوعات الفنية مع المحاضرين.

وأشار سمير الي ضرورة النظر الي المستقبل والعمل على تطوير الذات بشكل مستمر للحصول على فرص عمل ملائمة في ظل المنافسة الشديدة الحالية، لافتاً إلى ضرورة المتابعة والتطوير للبرنامج التدريبي السنوي على ضوء ما يرد من اقتراحات من المتدربين

ويستقبل محافظي بورسعيد والشرقية لاستعراض سبل تعزيز فرص الاستثمار الصناعي المتاحة بالمحافظتين
م. أحمد سمير: تنسيق كامل مع كافة المحافظات لربط المزايا التنافسية لكل محافظة بالسياسة الصناعية والتصديرية للوزارة لتحقيق التكامل الصناعي وزيادة معدلات التصدير

أكد المهندس/ أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة أن الوزارة تسعى خلال المرحلة الحالية وبالتنسيق مع مختلف محافظات الجمهورية لتحديد المزايا التنافسية الإنتاجية لكل محافظة لربطها بالسياسة الصناعية والتصديرية التي تعدها الوزارة حاليا بما يسهم في رفع الكفاءات الإنتاجية للمحافظات وزيادة مساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي وصادراتها للأسواق الخارجية.

جاء ذلك خلال اللقاء الذي عقده الوزير مع كل من اللواء/ عادل الغضبان محافظ بورسعيد والدكتور/ ممدوح غراب محافظ الشرقية لبحث الأنشطة الإنتاجية والصناعية بالمحافظتين والوقوف على أبرز التحديات التي يواجهها المصنعين والمصدرين وإيجاد حلول لها.

وقال الوزير إن المحافظات المصرية على اختلاف مواقعها الجغرافية غنية بمواردها الطبيعية المتنوعة والقدرات الإنتاجية الهائلة والعمالة الماهرة، مشيرا إلى سعي الوزارة إلى تقديم كافة أشكال الدعم للمحافظات لتحقيق أقصى استفادة من مواردها المتاحة بما يسهم في توفير فرص عمل جديدة للشباب.

ولفت سمير إلى أن الوزارة تعمل حالياً على تفعيل مبدأ اللامركزية في كافة الجهات التابعة للوزارة والتي تنتشر فروعها في أغلب المحافظات وميكنة العمل بهذه الفروع وزيادة الصلاحيات المتاحة بفروع الهيئات بما يسهم في خدمة المنتجين والمصنعين وتوفير الجهد والوقت والتكلفة، مشيراً إلى أن مركز تحديث الصناعة التابع للوزارة يقوم بدور هام في تشبيك المصانع والمنتجين بالمصانع المغذية وتحديد مستلزمات الإنتاج التي بها فجوة إنتاجية لسهولة تلبية هذه الاحتياجات من الصناعة المحلية بدلاً من الاستيراد.

وأضاف الوزير أن اللقاء استعرض أيضاً أهمية تقنين أوضاع المصانع غير الرسمية وإدماجها في منظومة الاقتصاد الرسمي وذلك من خلال تعزيز التعاون بين أجهزة المحافظات وهيئات الوزارة المعنية في هذا الصدد.

ومن جانبه أوضح اللواء/ عادل الغضبان محافظ بورسعيد أن المحافظة رغم صغر مساحتها وقلة عدد سكانها تسهم بنحو ١,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي وذلك بفضل تنوع الأنشطة الصناعية والتجارية للمحافظة التي توفر الآلاف من فرص العمل، لافتا إلى أن المحافظة نجحت خلال السنوات الماضية في تحول بورسعيد من التجارة إلى الصناعة والإنتاج من خلال جهود المحافظة بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية وفي مقدمتها وزارة التجارة والصناعة، وهو الأمر الذي ساهم في إقامة العديد من المشروعات الصناعية الكبرى داخل المحافظة إلى جانب إنشاء مجمع الصناعات الصغيرة بمنطقة جنوب الرسوة، فضلاً عن المشروعات الجديدة الجاري تنفيذها ومن بينها مشروع لإحدى الشركات الصينية المنتجة للجوارب ومشروع أخر في مجال الغازات الطبية والصناعية.

وبدوره أكد الدكتور/ ممدوح غراب محافظ الشرقية أن المحافظة تزخر بالعديد من المناطق الصناعية مثل مدينة العاشر من رمضان والصالحية وبلبيس الصناعية والزوامل والتي تعد من كبريات القلاع الصناعية في مصر الأمر الذي يسهم في توفير فرص عمل عديدة حيث تستقبل محافظ الشرقية حوالي ٦٠٠ ألف عامل يوميا من داخل المحافظة والمحافظات المجاورة، مشيراً إلى أن مساحة المحافظة تبلغ ١,١ مليون فدان منها ٨٧٠ ألف فدان أراضي زراعية تساهم مساهمة كبيرة في الإنتاج الحيواني والسمكي وإنتاج الحاصلات الزراعية المصدرة للخارج، حيث تعد الشرقية أكبر محافظة في إنتاج القمح بإجمالي ٦٦٠ ألف طن خلال العام الحالي، وهي ثاني أكبر منتج للأسماك في مصر بفضل المزارع السمكية المنتشرة في المحافظة، حيث يسهم هذا التنوع في الأنشطة الصناعية والزراعية بالمحافظة في إتاحة فرص كبيرة لزيادة معدلات الإنتاجية والتصدير للأسواق الخارجية.

رئيس هيئة الرقابة على الصادرات والواردات يفتتح أحدث معامل للاختبارات الكيميائية بميناء نويبع

م. عصام النجار: المعامل مزودة بأحدث أجهزة الفحص السريع والمستلزمات والأجهزة المساعدة بإجمالي تكلفة ١٠ مليون جنيه

إفتتاح معامل الاختبارات الكيميائية بفرع الهيئة بنويبع

في إطار تنفيذ توجيهات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي بالعمل على حوكمة المنافذ الحدودية بالدولة، وإنشاء معامل مركزية للفحص والاختبار تغطى جميع القطاعات الجغرافية لجمهورية مصر العربية لسرعة إنهاء إجراءات الإفراج الجمركي لكافة البضائع.

افتتح المهندس/ عصام النجار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات معامل الاختبارات الكيميائية بفرع الهيئة بنويبع بعد تطويرها ورفع كفاءة البنية التحتية لها وتجهيزها بأحدث أجهزة الفحص السريع والمستلزمات والأجهزة المساعدة وتدريب الفاحصين على مطابقة السلع الواردة للمواصفات القياسية المصرية وذلك بأحدث طرق الفحص.

وقد شارك في فعاليات الافتتاح اللواء/ ياسر عزت العاصي رئيس ميناء نويبع، والسيدة/ سحر عطية رئيس الإدارة المركزية للمعامل الكيميائية والغذائية بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

وأشار المهندس/ عصام النجار الى أن تطوير معامل الهيئة بنويبع بتكلفة تزيد عن ١٠ مليون جنيه مصري يستهدف فحص رسائل الكيماويات وكذلك إجراء الاختبارات الكيميائية على عينات السلع الصناعية (منظفات والمواد اللاصقة – منتجات العناية بالشعر – العبوات والمنتجات الورقية- أخشاب الفورميكا) الواردة إلى ميناء نويبع للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية المصرية ،لافتا إلي أن التطوير تضمن رفع البنية التحتية للمعامل وتجهيزها بالبنشات اللازمة وتجهيز المعامل بأحدث أجهزة الفحص السريع كما تم تجهيز المعمل بالكيماويات والمستلزمات والأجهزة المساعدة كما تم تدريب الفاحصين على مطابقة السلع الواردة للمواصفات القياسية المصرية وذلك بأحدث طرق الفحص.

ولفت إلى أن هذا التطوير يأتي استكمالا لخطة تطوير كافة المعامل الصناعية والغذائية والكيميائية بالهيئة وتنفيذا لاستراتيجية الهيئة التي تتمثل في تقليل زمن الإفراج عن الرسائل وعدم نقل العينات خارج الموانئ بهدف الارتقاء بمنظومة الخدمات المقدمة لمجتمع المصدرين والمستوردين عن طريق تطبيق اعلى معايير الجودة الدولية بما يسهم في تيسير حركة التجارة بين مصر والأسواق الخارجية ولحماية المستهلكين من المنتجات الرديئة غير المطابقة للمواصفات وتوفير منتجات ذات جودة عالية بالأسواق.

مركز تحديث الصناعة يوقع مذكرة تفاهم مع مشروع «قوى عاملة مصر» لتحسين استراتيجيات الموارد البشرية في مؤسسات القطاع الخاص

في إطار اهتمام الدولة المصرية بتعزيز مشاركة القطاع الخاص لتطوير القوى العاملة ورفع كفاءة سوق العمل من خلال تحسين بيئة العمل وتنمية المهارات وزيادة فرص العمل، وقع مركز تحديث الصناعة مذكرتي تفاهم مع مشروع «قوى عاملة مصر» (Workforce Egypt) المُمول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) و«الجمعية المصرية لإدارة الموارد البشرية» (EHRMA)، بهدف تنفيذ برنامج «تحسين استراتيجيات الموارد البشرية في مؤسسات القطاع الخاص R3» بهدف تعزيز مشاركة القطاع الخاص لتطوير القوى العاملة.

وأكد المهندس/ محمد عبد الكريم، المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة، في كلمته عقب توقيع مذكرة التفاهم أن بناء شراكة مع مشروع قوى عاملة مصر من شأنه بناء قدرات القوى العاملة المصرية وفقاً للمعايير الدولية مما سيساهم في توفير خدمات تطوير الأعمال وتحسين استراتيجيات الموارد البشرية وتوفير العمالة الماهرة للشركات والمصانع المُسجلة لدي مركز تحديث الصناعة.

وأوضح عبد الكريم أن مركز تحديث الصناعة ممثلا لوزارة التجارة والصناعة يعمل على رفع تنافسية وتطوير أداء القطاع الخاص الصناعي ومن محاور العمل تطوير منظومة التدريب الصناعي في مصر، وبناء شراكات محلية ودولية لبناء قدرات القوى العاملة وتوفير عمالة فنية ماهرة قادرة على التعامل مع التحديات التكنولوجيا ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة واحتياجات قطاع الصناعة من تدريب ورفع مهارات لتوفير فرص عمل مناسبة لهذه الثورة الصناعية.

ومن جانبه قال السيد/محمد فوزي، نائب مدير مشروع قوى عاملة مصر (Workforce Egypt) ان أهمية تعزيز دور القطاع الخاص لبرنامج «تحسين استراتيجيات الموارد البشرية في مؤسسات القطاع الخاص» والمختص «بالتوظيف، وإعادة التدريب، واستبقاء العمالة» والمعروف باسم برنامج الـ R3 من خلال الشراكة مع مركز تحديث الصناعة والجمعية المصرية لإدارة الموارد البشرية وهي جمعية رائدة في مجال تنمية الموارد البشرية وإدارتها، سوف يأتي بثماره على تنمية مهارات العاملين وتقليص معدلات دوران العمالة لضمان الاستدامة.

ويعمل مركز تحديث الصناعة على تطوير منظومة التدريب الصناعي في مصر، وبناء شراكات محلية ودولية من شأنها بناء قدرات القوى العاملة المصرية وفقا للمعايير الدولية، الأمر الذي يؤكد على توفير عمالة فنية ماهرة تلبي احتياجات قطاع الصناعة وتوفير فرص عمل من شأنها أن تؤمن حياة كريمة للعامل المصري؛ فسيقوم المركز وفقاً لمذكرة التفاهم الموقعة بترشيح بعض من أعضاء فريق العمل بالمركز لبناء قدراتهم لتقديم برنامج الـR٣، وترشيح بعض من الشركات المسجلة بالمركز لتنفيذ البرنامج بها، وتخصيص مسؤول أو أكثر من فريق عمل المركز الرئيسي والأفرع التابعة له لتولي مسؤولية برنامج الـ R3، وذلك في ضوء معايير مُحددة مُسبقًا ومتفق عليها من قبل الطرفين.

وزير التجارة والصناعة يستقبل محافظ الغربية ويستعرضان منظومة التنمية الصناعية بالمحافظة

م. أحمد سمير: حريصون على الارتقاء بالأنشطة الإنتاجية والصناعية بكافة محافظات مصر والاستفادة من الميزة التنافسية المتاحة بكل محافظة

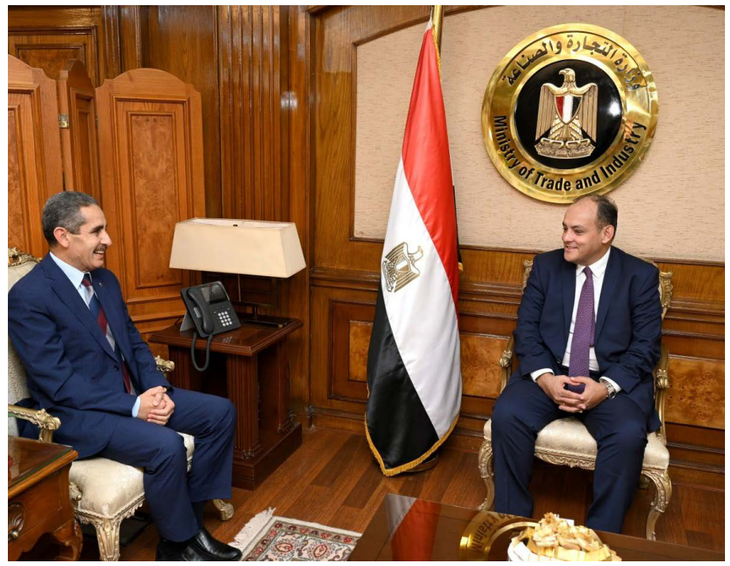

استقبل المهندس/ أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة الدكتور/ طارق رحمي محافظ الغربية حيث استعرض اللقاء منظومة التنمية الصناعية بالمحافظة والتعرف على أهم التحديات التي تواجه المنتجين والسعي لحلها بهدف استمرار وتنمية الأنشطة الإنتاجية بالمحافظة وبما يسهم في تلبية احتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق الخارجية.

وقال الوزير أن الوزارة حريصة على تقديم كافة أوجه الدعم لتنمية وتطوير قطاع الصناعة بكافة محافظات مصر والاستفادة من كافة الإمكانات التصنيعية المتاحة والارتكاز على الميزة التنافسية لكل محافظة، الأمر الذي يسهم في زيادة الطاقات الإنتاجية ومن ثم زيادة معدلات مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب زيادة معدلات التصدير.

وأشار سمير إلى أن اللقاء قد استعرض اهم المقومات الصناعية المتوافرة بمحافظة الغربية وكذا بعض التحديات التي تواجه المنتجين، حيث تم الاتفاق مع محافظ الغربية على دراسة كافة التحديات من قبل المختصين بالوزارة إلى جانب أجراء زيارات ميدانية لهذه المناطق لاتخاذ الإجراءات اللازمة نحو الارتقاء بهذه القطاعات الإنتاجية.

ومن جانبه اكد الدكتور/ طارق رحمي محافظ الغربية أن المحافظة تعد احدى اهم المحافظات الصناعية في مصر لاسيما في ظل ما تتمتع به من إمكانات ومقومات صناعية كبيرة وبصفة خاصة في قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وعدد كبير من الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن وجود ٢٣ قرية منتجة تشمل صناعات الأثاث وعسل النحل والزبيب والمنتجات الجلدية، مشيراً إلى أن المحافظة تسعى لإنشاء مجمعات صناعية متكاملة لهذه الصناعات بكل مجموعة من القرى تضم ورش ومركز تدريب مهني ومعارض وبما يسهم في زيادة الإنتاج وتوفير الآلاف من فرص العمل للشباب.

ولفت محافظ الغربية إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد مزيد من التنسيق والتعاون بين المحافظة ووزارة التجارة والصناعة بهدف تنمية وتطوير الصناعات القائمة والسعي لإنشاء مصانع جديدة وذلك للمساهمة في توفير المزيد من فرص العمل أمام شباب محافظة الغربية.

ويلتقي رئيس الهيئة العامة للاستثمار لبحث منظومة إجراءات الاستثمار الصناعي وسبل التيسير على المستثمرين

عقد المهندس/ احمد سمير وزير التجارة والصناعة لقاءً موسعا مع المستشار محمد عبد الوهاب رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة استعرض خلاله آليات التنسيق المشترك لتيسير وتبسيط اجراءات حصول المستثمرين على كافة الموافقات والتصاريح والتراخيص اللازمة للمشروعات الاستثمارية، حضر اللقاء اللواء محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية وعدد من مسئولي الوزارة وهيئة الاستثمار.

وقال الوزير ان المرحلة المقبلة ستشهد اتخاذ العديد من الاجراءات لتفعيل منظومة اللامركزية بكافة الجهات التابعة للوزارة وبصفة خاصة المعنية بالتعامل مع المستثمرين بهدف تيسير الاجراءات واختصار الوقت ورفع الاعباء عن كاهل مجتمع الاعمال، مشيراً في هذا الاطار الى ضرورة ايجاد مزيد من التنسيق والتعاون بين هيئة التنمية الصناعية والهيئة العامة للاستثمار بهدف تحقيق التوافق بين الجهتين وبما ينعكس ايجابا على الخدمات المقدمة للمستثمرين.

واشار سمير الى ان اللقاء تناول عدد من التحديات التي تواجه المستثمرين بالقطاع الصناعي ومناقشة سبل حلها من خلال مراكز خدمات المستثمرين، حيث وجه الوزير هيئة التنمية الصناعية بموافاة هيئة الاستثمار بدليل منح التراخيص ليتسنى تعميمه على كافة مراكز خدمات المستثمرين وكذا زيادة اعداد الكوادر الفنية المتواجدة في مراكز الخدمات مع اعادة توزيع هذه الكوادر وفق احتياجات ومتطلبات خطط التنمية والتوسعات بالمدن الصناعية، فضلاً عن اتاحة خدمة اصدار بطاقات التسجيل بسجل مستلزمات الانتاج من خلال الكوادر التابعة للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات المتواجدة بالمقر الرئيسي لمركز خدمة المستثمرين بالهيئة العامة للاستثمار.

ومن جانبه اوضح المستشار/ محمد عبد الوهاب رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ان الهيئة تتيح كافة الخدمات للمستثمرين بالقطاع الصناعي من خلال مراكز خدمات المستثمرين المتواجدة بـ ١٥ محافظة على مستوى الجمهورية والتي تضم ممثلين عن كافة الجهات الحكومية المعنية بالاستثمار الصناعي الامر الذي يسهم في تيسير حصول المستثمر على الموافقات اللازمة لانشاء وتشغيل الشركات، مشيداً بسرعة استجابة وزير التجارة والصناعة واصدار توجيهاته بتذليل كافة العقبات امام المستثمرين وهو الامر الذي يؤكد حرص الحكومة على تهيئة مناخ استثماري جاذب لكافة الاستثمارات المحلية والاجنبية.

وبدوره اوضح اللواء/ محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية ان هناك تعاون وتنسيق كاملين بين الهيئة والهيئة العامة للاستثمار وبما يسهم في إتاحة كافة الخدمات التى تقدمها هيئة التنمية الصناعية من خلال مكاتب هيئة الاستثمار بالمحافظات ، لافتا الى انه يجرى حاليا تطوير واعادة هيكلة فروع هيئة التنمية الصناعية بالمحافظات وبما يسهم في استيعاب كافة طلبات الحصول على الموافقات الصناعية بكافة محافظات الجمهورية، كما ان الهيئة بدأت خطة تطوير كبيرة في الفروع حيث تم عمل ربط إلكترونى لكافة فروع الهيئة وتم تطوير ٥ فروع ورفع كفاءتها ، كما يجري الإعداد لفتح فرعين جديدين للهيئة بكل من البحيرة وكفر الشيخ لتخفيف الضغط على فرع الهيئة بالإسكندرية.

علامة الجودة «بكل فخر صنع في مصر» هي ملكية حصرية لوزارة التجارة والصناعة تم إطلاقها عام ٢٠١٦ تمنح بواسطة مركز تحديث الصناعة للمنشآت الصناعية من القطاعين الخاص والحكومي التي تطبق معايير الجودة الشاملة لتمييز منتجاتها عالية الجودة.. مدة صلاحية العلامة عامان من تاريخ منحها ويتم التجديد بعد إعادة التقييم. بلغ إجمالي عدد المصانع التي تم تقييمها ٣٤٤ مصنع، و إجمالي عدد المصانع التي تم منحها العلامة ٢٨٩ مصنع، وتم رفض ٥٥ مصنع لم يتمكن من التوافق مع المعايير الخاصة لمنح العلامة، وقد تم إصدار تقرير كامل لتلك المصانع يُظهر نقاط عدم التطابق حتى يتسنى لهم العمل على معالجتها وتقدم مرة آخرى للمركز ٢١ مصنع بطلبات بعد توفيق أوضاعها وتم إعادة التقييم.

شركة الصناعات المتكاملة فرست

تاريخ التأسيس: 2007 عدد الأفرع: 2
تاريخ الحصول علي العلامة: 2022
نوع المنتج: تصنيع وإنتاج التيكيت والبادجات المنسوجة - طباعه الترانسفير الحراري - طباعة مستلزمات التغليف والتعبئة وأعمال التشطيب
السوق المستهدف: السوق المحلى - التصدير
الموقع الإلكتروني: www.first-iic.com

تأسست الشركة عام 2007 وهي متخصصة في صناعة التيكيت المطبوع والمنسوج بكل أنواعه، وأيضاً علب وصناديق التغليف والتعبئة الورقية و المطبوعة، والشرائط النسيجية من الالياف الصناعية، وطباعة الشرائط الورقية للملابس، وطباعة الفلكسو والسلك سكرين وورق تيكيت ذاتي اللصق)ستيكر(، وطباعة الترانسفير المنقول حراري علي الاقمشة، والطباعة المباشرة على الاقمشة
المنشأة حاصلة على شهادات: ISO 9001, ISO 14001, ISO 45001, OEKO-Tex

الدرديري جلاس

تاريخ التأسيس: 1999 عدد الأفرع: 1
تاريخ الحصول علي العلامة: 2022
نوع المنتج: تصنيع وإنتاج زجاج سيكوريت - زجاج دبل جلاس - زجاج تريبلكس - واجهات الشركات والمباني الزجاجية
السوق المستهدف: السوق المحلى - التصدير
الموقع الإلكتروني: WWW.ELDARRDERYGLASS.COM

الدرديري جلاس تأسست عام 1999 وهى شركة عريقة تعمل في مجال الزجاج المسطح بخبرة اكثر من خمسون عاما في مجال السيكوريت والدبل جلاس والتريبلكس والواجهات الزجاجية للشركات والمباني والمرايات وواجهات المراكز والمحال التجارية، لدي الشركة سمعه جيده في السوق المحلي والمزيد من خطط التطوير لهذه الصناعة.
المنشأة حاصلة على شهادات:
ISO 9001:2015, ISO 45001:2018

أبناء على البدرى لصناعة الأثاث

تاريخ التأسيس: 1952
تاريخ الحصول علي العلامة: 2019
نوع المنتج: الأثاث الخشبي الستيل والمودرن - الأثاث الفندقي - الأثاث المكتبي - المطابخ.
السوق المستهدف : السوق المحلي - التصدير

تأسست عام 1952 وهى تعد من الشركات الرائدة في صناعة الموبيليا التى تهدف الى انتاج الأثاث الراقي وفق آلية ونظم التصنيع المبتكرة التى تحقق رضا العملاء الكامل بل ويتجاوز توقعاتهم.
المنشأة حاصلة على شهادات:
ISO 9001:2015, ISO 14001:2016, ISO 45000:2018

PROUDLY MADE IN
بكل فخر صنع في
EGYPT
مصر
علامة الجودة
SEAL OF QUALITY

نيو حلو زمان للصناعات الغذائية

تاريخ التأسيس: 2012
عدد الأفرع: 1
تاريخ الحصول علي العلامة: 2019
نوع المنتج: عصير باودر- كاكاو - بسبوسة - شوكولاتة - بسكويت
السوق المستهدف: السوق المحلي

تأسست نيو حلو زمان للصناعات الغذائية عام 2019 ,وتعتبر من أوائل المصانع التي قامت في صعيد مصر بانتاج العصير الباودر والكاكاو والبسبوسة والشوكولاتة والبسكويت .
المنشأة حاصلة على شهادات:
ISO 9001:2015, ISO 22000:2018

بيورتي لطحن وتعبئة التوابل والاعشاب الطبية واستخلاص الزيوت العطرية والطبية

تاريخ التأسيس: 2016
تاريخ الحصول علي العلامة: 2022
نوع المنتج: زيوت عطرية وطبية - طحن وتجهيز التوابل والبهارات والأعشاب الطبية .
السوق المستهدف: السوق المحلي - التصدير
الموقع الإلكتروني:www.purityegypt.com

تأسست بيورتي عام 2016 في مجال المنتجات الطبيعية وذلك باستخدام تقنيات المعالجة الحديثة والاقتصادية للامتثال لمتطلبات الشركات الدولية المستهدف التعامل معها في مجال الصناعات الغذائية والدوائية والكيماوية وذلك من خلال تقديم منتجات نقية وطبيعية وذات جودة عالية.
المنشأة حاصلة على شهادات:
ISO 9001:2015, ISO 22001:2018, Kosher, GMP

الدولية لصناعة السيراميك سيراميك روندي

تاريخ التأسيس: 2008
تاريخ الحصول علي العلامة: 2022
نوع المنتج: سيراميك أرضيات - سيراميك حوائط - سيراميك ديكور وسوكلو.
السوق المستهدف : السوق المحلي - التصدير
الموقع الإلكتروني: www.rondyceramic.com

تأسست الدولية لصناعة السيراميك - سيراميك روندي في العام 2008 بتشييد أول مصانعها في صعيد مصر في منطقة كوم أبو راضي الصناعية بمحافظة بني سويف، وذلك بالتعاون مع شركةSACMI الإيطالية والتي تعتبر من أكبر المصنعين العالميين لمعدات وآلات السيراميك.
المنشأة حاصلة على شهادات: ISO 9001:2015

تقرير لصندوق النقد العربي يرصد ملامح الأداء الاقتصادي للدول العربية (2022 – 2023)

المصدر: الموقع الالكتروني لصندوق النقد العربي:

في خضم التطورات الإقليمية والعالمية الراهنة، واستمرار تداعيات جائحة كوفيد- ١٩ ومتحوراته، يشهد الاقتصاد العالمي تحديات عديدة أثرت على سلاسل التوريد العالمية، وأدت إلى ارتفاع أسعار العديد من السلع الأساسية، ما أثار بعض المخاوف بشأن الأمن الغذائي العالمي، دفعت هذه الظروف الاستثنائية المؤسسات الدولية الى اعاده تقييم وضع الاقتصاد العالمي من خلال خفض توقعاتها المصدرة في يناير ٢٠٢٢ للنمو الاقتصادي العالمي المتعلقة بعام ٢٠٢٢ تراوحت توقعات المنظمات الدوليه للنمو الاقتصادي الصادرة في منتصف عام ٢٠٢٢ ما بين ٢,٩٪ و ٣,٢٪ ، مقابل التوقعات المصدرة في بدايه العام والتي تراوحت بين ٣,٥٪ و ٤,٤ ٪ ، بينما أشارت أحدث توقعات النمو لعام ٢٠٢٣ الى نسب تراوحت بين ٢,٩ و٣,٥٪

بدأت المصارف المركزية العالمية في تغيير توجهات موقف السياسات النقدية لتصبح انكماشية اكثر منها تيسيرية لعدد من الاسباب، أهمها زيادة الضغوط التضخمية التي خلفتها السياسات النقدية التوسعية المتبعة خلال فترة جائحة كوفيد ١٩ لمعالجة الركود الاقتصادي، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وعلى الرغم من التأثير المباشر للتطورات العالمية ، إلا ان هناك بعض الضبابية تحوم حول آفق التوقعات في المدى القصير، لاسيما في ظل الجهود الدولية الدولية المستمرة لتقليل تاثيرات جائحه كوفيد ١٩ وتفادى تاثر المجتمع الدولي بالتحديات القائمة على الرغم من تأثر بعض الدول العربية المباشر بالتحديات الراهنة بإعتبارها من المستوردين الرئيسيين للسلع الغذائية مثل الحبوب، إلا أن معظم الدول العربية يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في تقليص فجوة الغذاء العالمي والعربي وتحقق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع مثل القمح والمنتجات البترولية.

تأثرت أسواق الطاقة الدولية بالانعكاسات الناتجة عن التطورات العالمية الأخيرة ما أدى في مجمله الى ارتفاع اسعار النفط والغاز لتسجل خلال شهر مارس ٢٠٢٢ أعلى مستوياتها للسعر الاسمى منذ عام ٢٠٠٨ ومن المتوقع استمرار الزياده في مستويات الطلب على النفط، ولكن بوتيرة اقل خلال عام ٢٠٢٢ مقابل ارتفاع في مستويات العرض بشكل خاص من خارج اوبك، وبالتالي من المتوقع بقاء الاسعار العالمية للنفط عند مستوى مرتفع نسبياً خلال ما تبقى مع عام ٢٠٢٢ ، وتراجعها في عام ٢٠٢٣ نتيجه التباطؤ المتوقع للنشاط الاقتصادي، كما يتوقع حدوث ارتفاعات كبيرة نسبيا لأسعار العديد من السلع الاساسية خلال عام ٢٠٢٢ مع تلاشي تدريجي للضغوطات التصاعدية في عام ٢٠٢٣

من المتوقع ان يشهد معدل نمو الاقتصادات العربية ارتفاعا في عام ٢٠٢٢ ليسجل نحو ٥,٤٪ مقابل ٣,٥٪ المسجل في عام ٢٠٢١ ، مدفوعا بالعديد من العوامل يأتي على رأسها التحسن النسبي في مستويات الطلب العالمي وارتفاع معدلات نمو قطاعي النفط والغاز ومواصلة الحكومات العربية تبني حزم للتحفيز لدعم التعافي الاقتصادي علاوة على الأثر الإيجابي لتنفيذ العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي والرؤى والاستراتيجيات المستقبلية التي تستهدف تعزيز مستويات التنوع الاقتصادي وإصلاح بيئات الأعمال وتشجيع دور القطاع الخاص ودعم رأس المال البشري وزيادة مستويات المرونة الاقتصادية في مواجهة الصدمات، فيما يتوقع تراجع النمو الاقتصادي للدول العربيه في عام ٢٠٢٣ ليسجل نحو ٤٪ بما يتواكب مع انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي والتراجع المتوقع في أسعار السلع الأساسية وأثر الانسحاب التدريجي من السياسات المالية والنقدية التوسعية الداعمة لجانب الطلب الكلي

تماشيا مع التطورات التي شهدتها معدلات التضخم خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٢ في عدد من الدول العربية من المتوقع ارتفاع المستوى العام للأسعار بالدول العربية خلال عام ٢٠٢٢ ليعكس تواصل تأثير التطورات الدولية واثرها على سلاسل الإمداد الدولية، وزياده مستويات الأسعار العالمية للنفط والمواد الأساسية خاصة من السلع الغذائية، اضافه إلى أثر ارتفاع مستويات الطلب المحلي، وزيادة معدلات ضرائب الاستهلاك أو البدء في فرضها ببعض الدول العربية وكذلك أثر التمرير الناتج عن تراجع سعر صرف بعض العملات العربية مقابل العملات الرئيسية كمحصلة للتطورات المذكورة ، من المتوقع خلال عام ٢٠٢٢ أن يبلغ معدل التضخم في الدول العربية نحو ٧,٦٪ ، أما بالنسبه لعام ٢٠٢٣ فيتوقع أن يصل معدل التضخم الى حوالي ٧,١٪

وزير التجارة والصناعة يبحث مع قيادات الوزارة ترتيبات انتقال العاملين للمقر الجديد بالعاصمة الإدارية

م. أحمد سمير: العاصمة الإدارية مشروع قومي يعكس رؤية مصر نحو الجمهورية الجديدة ويستهدف إحداث نقلة حضارية للجهاز الإداري للدولة

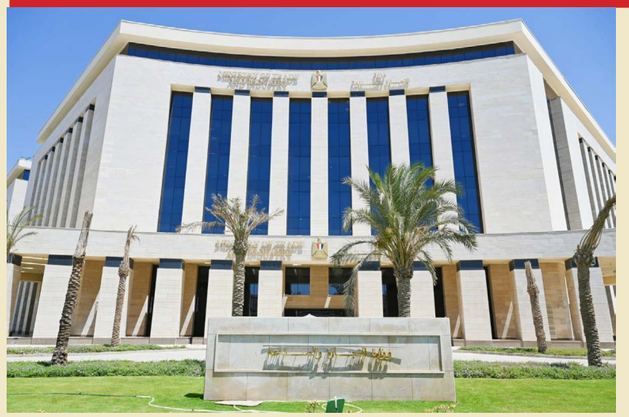

قام المهندس/ أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة بجولة تفقدية داخل مقر الوزارة بالحي الحكومي بالعاصمة الإدارية الجديدة لمتابعة جاهزيته لاستقبال الموظفين المنتقلين للعاصمة خلال الفترة القريبة المقبلة، وقد رافق الوزير خلال جولته عدد من قيادات الوزارة.

وفي مستهل الجولة استمع الوزير إلى شرح مفصل حول الأعمال التي تم تنفيذها بمقر الوزارة، تمهيدا لانتقال الموظفين على مراحل متتابعة وفق خطة الانتقال التي أعدتها الوزارة، إلى جانب الاطلاع على كافة المرافق والخدمات والتجهيزات الداخلية بالمبنى والذي يضم ٧ طوابق.

وقال سمير إن العاصمة الإدارية الجديدة تمثل مشروعاً قومياً يعكس رؤية مصر نحو إحداث نقلة حضارية للجهاز الإداري للدولة مما يزيد من احترافيته ويرتقي بالخدمات التي يقدمها ويحسن أداءه وهي إضافة جديدة لسلسلة الإنجازات التى حققتها الدولة المصرية في طريقها نحو الجمهورية الجديدة، مشيرا إلى أن الأنظمة الرقمية والإلكترونية التي ستحكم منظومة العمل بالحي الحكومي بالعاصمة الإدارية الجديدة ستحقق طفرة غير مسبوقة في الأداء الإداري وتسهم في اختصار الوقت والمجهود المبذولين في الإجراءات الروتينية والتيسير على متلقي الخدمات الحكومية سواء من المواطنين أو المستثمرين ورجال الأعمال.

وفى هذا الإطار وجه وزير التجارة والصناعة قيادات الوزارة بأهمية الارتقاء بالامكانات الفنية والادارية للعاملين والتوسع فى استخدام التكنولوجيات الحديثة، الامر الذي يسهم فى تحسين منظومة الخدمات المقدمة لمجتمع الأعمال.

برامج تدريبية للعاملين بالوزارة لتنمية المهارات ورفع معدلات الأداء

في إطار حرص الوزارة على التطوير المستمر للعاملين وتنمية قدراتهم ومهارتهم ورفع كفاءتهم الوظيفية، بما يسهم رفع معدلات الأداء وطبقا لرؤية الوزارة.

نظمت الإدارة المركزية للموارد البشرية برئاسة الدكتور محمد ظلام مجموعة من البرامج التدريبية على مستوى التدريب الداخلي، بناء على اعتماد خطة التدريب السنوية لعام ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ خلال شهر أغسطس الماضي، وقد تضمنت هذه البرامج بناء فريق العمل، وإدارة الوقت، والإدارة الاستراتيجية، ومفهوم السلامة والصحة المهنية، وإدارة الجودة الشاملة، وضغوط العمل، وإدارة تطوير الذات، والذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، وإدارة الأزمات والكوارث، وتفعيل الدور القيادي للمرأة وتأثيرها في البيئة المحيطة.

وعقدت البرامج التدريبية لمدة يوم تدريبي واحد بمقر الوزارة بمبنى مدينة نصر « الدور الأول – قاعة التمثيل التجاري «، حيث تم تنظيم ١٠ برامج تدريبية بمشاركة ٦٠٠ متدرب من مختلف قطاعات الوزارة.

المواصفات والجودة تستضيف الاجتماع الثالث للجنة مكافحة الفساد بوزارة التجارة والصناعة

استضافت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة الاجتماع الثالث للجنة مكافحة الفساد بالوزارة برئاسة اللواء إيهاب أمين مساعد الوزير للشئون الفنية حيث ناقش الاجتماع خطة عمل اللجنة للمرحلة المقبلة في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

كما ناقش الاجتماع جهود وزارة التجارة والصناعة لتطبيق المواصفة القياسية المصرية الخاصة بمكافحة الفساد والرشوة ٢٠١٨/٨٢٤٥ والتي تتوافق مع المواصفة القياسية الدولية ISO ٣٧٠٠١ الخاصة بنظم إدارة مكافحة الرشوة الصادرة عن المنظمة الدولية للتقييس (أيزو) حيث تقدم المواصفة القياسية المصرية إرشادات لوضع نظام مكافحة الرشوة وتطبيقه والحفاظ عليه ومراجعته بهدف إعلاء قيم السلوك الوظيفي في المنشآت الحكومية وغير الحكومية ومكافحة الفساد بكل صوره.

وقد تم الاتفاق خلال الاجتماع على بدء تنظيم برامج تدريبية للعاملين بالوزارة وكافة الجهات التابعة لها لممثلي الإدارة العليا والتنفيذيين بالتعاون مع المعهد القومي للجودة وذلك للتعريف بالمواصفة القياسية الخاصة بمكافحة الفساد والرشوة وسبل تطبيقها بكافة الجهات التابعة للوزارة.

الصناعات المعدنية ..... قاطرة التنمية الصناعية وإحدى ركائز الاقتصاد القومي

يعد قطاع الصناعات المعدنية من الركائز الأساسية للاقتصاد القومي في مصر، حيث يضم عدد من القطاعات الصناعية الأستراتيجية التي توفر احتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق الخارجية، وتمثل أهم المزايا الاقتصادية لهذا القطاع في قدرته على إمداد العديد من الصناعات الوسيطة والنهائية بالمواد الخام الأولية ونصف المصنعة التي تشكل المدخلات الأساسية لهذه الصناعات منها الألومنيوم والنحاس والزنك والرصاص بالإضافة للمعادن الحديدية والزهر علاوة علي الذهب والمعادن الثمينة.

تظهر أهمية الصناعات المعدنية في مصر ليس فقط لمكانتها وتأثيرها الكبير على الصناعة المصرية، وإنما أيضا لما يترتب عليها من إتاحة الفرصة لنشأة وازدهار العديد من الصناعات التي تعتمد عليها وتوفير العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة بها.

يمتلك الاقتصاد المصري كافة المقومات والإمكانيات المؤهلة لتحقيق قفزة صناعية واقتصادية كبرى في مجال الصناعات المعدنية خلال الفترة المقبلة والتي تشمل توافر مصادر الطاقة والمواد الخام والعمالة المؤهلة علاوة على اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية والدولية الموقعة مع عدد كبير من الدول والتكتلات العالمية بالإضافة إلى توافر مناخ صناعي واستثماري ملائم يساعد على النمو وفي ظل الاجراءات التي تتخذها الدولة وتحرص بها ثقة المؤسسات والحكومات الأجنبية في الاقتصاد المصري. ومن أبرز الجهود المبذولة لتطوير صناعة الألومنيوم أنه يجري حاليا تنفيذ خطة لتطوير مجمع الألومنيوم بنجع حمادي الذي يعد من أضخم القلاع المخصصة في صناعة الألومنيوم في مصر بل والعالم العربي كله ويتم التطوير من خلال إحلال الجزء الأكبر من الخلايا القديمة مع إدخال تكنولوجيا جديدة أقل استخداما للطاقة الكهربائية، وذلك بطاقة ٢٥٠ ألف طن.

وأيضا من أهم الخطوات الرامية لتحقيق قفزة صناعية في مجال الذهب والمعادن الثمينة أنه يجري حاليا العمل على إنشاء مدينة الذهب على مساحة ١٥٠ فدان بالعاصمة الإدارية الجديدة، لتكون أول مدينة صناعية متكاملة تهدف إلى تنمية وتطوير صناعة وتجارة الذهب في مصر؛ وفق أحدث التقنيات في هذا المجال.

وقد حققت الدولة المصرية، الاستغلال الصناعي الأمثل للثروات المعدنية بإنشاء المزيد من المصروح الإنتاجية في مجال الحديد والصلب، كما تهتم الحكومة أيضا بصناعة النحاس باعتباره أحد الصناعات الإستراتيجية التي تدخل كمكون رئيسي لعدد كبير من الصناعات.

وتبذل وزارة التجارة والصناعة جهود كبيرة لرصد ومعرفة إنتاجية الصناع وما يحتاجه السوق، وما يحتاجه المصنع نفسه من خامات، لإعداد قاعدة بيانات تسمح بتنسيق المصانع بشكل متكامل يهدف لتعميق التصنيع المحلي بالإضافة إلى تفعيل قنوات التواصل بين المصنعين المصريين بهدف تبادل الخبرات والتنسيق مع القطاع الخاص لتفعيل منظومة سلاسل القيمة الوطنية وذلك في كافة القطاعات الإنتاجية ومن بينها قطاع الصناعات المعدنية.

ويقوم المجلس التصديري لمواد البناء والحراريات والصناعات المعدنية بإعداد الدراسات حول كيفية اختراق الأسواق الدولية، والدخول بالمنتجات المصرية لها، وكذلك إتاحة كافة المعلومات عن الأسواق المستهدفة، واحتياجات هذه الأسواق من المنتجات، وتقديم مشروعات ومبادرات التدريب والتأهيل للشركات

كما يقوم معهد التبين للدراسات المعدنية التابع للوزارة بإعداد المتخصصين من المهندسين وغيرهم من خريجي الجامعات والمعاهد العليا لتوفير احتياجات الصناعة من العمالة المؤهلة في مجالات الصناعات المعدنية والتعدينية والصناعات الكيماوية والحراريات.

وتعد أيضا غرفة الصناعات المعدنية باتحاد الصناعات أحد أهم الجهات التي تهتم بدعم قطاع الصناعات المعدنية وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات المعدنية المصرية محليا وعالميا.

للتواصل مع المجلس التصديري لمواد البناء والحراريات والصناعات المعدنية ومعرفة المزيد من الخدمات:

العنوان: ١٦٦ شارع الأمل -الشوربفات، التجمع الخامس، القاهرة الجديدة، مصر

الموقع الرسمي www.ecbm-eg.org

الموقع على الفيسبوك

www.facebook.com/ECBMEG

تليفون: ٠٢٠١٢٧٩٩٨٨٣٦

البريد الإلكتروني:

bmc@ecbm-eg.org

للتواصل مع معهد التبين للدراسات المعدنية:

٢٢٧١٥٥١٧٠

٢٢٧١٥٥١٧١

info@tims.gov.eg

tims.gov.eg

للتواصل مع غرفة الصناعات المعدنية:

١١٩٥ كورنيش النيل

بولاق، محافظة القاهرة

٢٥٧٩٦٥٩٠-٢

٢٥٧٩٧٠٧٤-٦

Info@Fei.Org.Eg

Ministry of Trade & Industry
وزارة التجـــارة والصنـــاعة

الإدارة المركزية للعلاقات العامة والإعلام وخدمة المواطنين

mift.media

Trade_industry

Mti_egypt

miftmedia

mti.gov.eg

MTI_Egypt